

الأزمات الاقتصادية العالمية والآثار المتوقعة لأزمة فيروس كورونا

المستجد 2020¹

د. أحمد محيي الدين التلباني²

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

الأزمات جمع أزمة، وهي الإضطراب، وتُعرّف تبعاً لما تضاف إليه، فإذا قيل الأزمات الصحية، فالمراد هو إضطراب الحالة الصحية العالمية نتيجة لإنتشار وباء معين، وإذا قيل الأزمة الاقتصادية، فالمراد بها إضطراب الحالة الاقتصادية أو إضطراب التوازن الاقتصادي. والأزمة الصحية يُعتبر مصطلح جديد يمكن إضافته إلي جُملة مصطلحاتنا التي نستخدمها في مجال الأزمات، ونعني به ما نزل علي العالم أجمع من نازلة فيروس كورونا. ورغم أن الأزمات التي إعتدنا عليها تَطال عناصر الإنتاج المختلفة، إلا أن هذه النازلة تطول العنصر البشري ذاته، وهو العنصر الذي تُستخدم وتعمل لأجله كافة عناصر الإنتاج الأخرى. ومما يجدر ذكره أنه مثلما ينشر فيروس كورونا المستجد المعاناة البشرية في كافة أنحاء العالم، فإنه ينشر كذلك المعاناة الاقتصادية، فهو ليس فيروس مُعدٍ علي المستوى الطبي فقط، ولكنه مُعدٍ علي المستوى الاقتصادي أيضاً. ولا عجب في أمثال هذه النازلة فقد وقعت في عهد الإمام المقرئ، فيما كان يتفشي وباء الطاعون في عصره، فما أشبه اليوم بالبارحه، لقد كان تفسير الإمام لهذا الوباء أن رده إلي الفساد والظلم الذي كان يتفشي في المجتمع، مع إيمانه المطلق بأن الأزمة من السنن الإلهية الربانية التي تتجلي من المولي عز وجل كعقوبات للبشر، وأن الله يرسلها كعقوبة سماوية. وتعتبر أزمة فيروس كورونا، أخطر أزمة صحية في التاريخ لما لها من وقع خطير علي الاقتصاد العالمي ومقوماته المختلفة، وبصفة خاصة العنصر البشري، مما أثار الهلع والرعب بين كافة الأفراد وتعطلت عجلة الإنتاج طوعاً من قِبَل رجال الأعمال والحكومات، وذلك لأول مرة في التاريخ، مما أدخل الاقتصاد العالمي في حالة من التوقف والركود، وأضحى لذلك آثاراً اقتصادية وخيمية عالمياً وإقليمياً، فالأزمة الحالية متعددة الأبعاد، فقد أصابت بشكل مباشر عمليتي العرض والطلب وسلاسل التوريد والإمداد العالمية، وتوقف نشاط التصنيع، وتراجعت مستويات الأجور، بالإضافة إلى تراجع ثقة المستهلكين، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد حالات عدم اليقين، وسيتعرض هذا البحث إلي الأزمة الصحية والأزمات الاقتصادية والمالية في الفكر الحديث، وتداعيات ذلك علي الاقتصاد العالمي والمصري.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية- فيروس كورونا المستجد- كوفيد 19- الاقتصاد العالمي- الاقتصاد المصري- النمو الاقتصادي.

¹ تم تقديم البحث في 2020/6/14، وتم قبوله للنشر في 2020/7/28.

² مدرس بقسم الإقتصاد - كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية

(ahmedmohy620@gmail.com)

1 - الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

إن النظام الرأسمالي الحالي يواجه أزماتٍ ومشكلاتٍ اقتصادية كبيرة، ولم يستطع حتى الآن تطوير نظرية اقتصادية محكمة، قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستقر بدون حدوث أزمات، كما أن التجربة الرأسمالية الحديثة بعد انهيار نظام بروتون وودز، ممثلةً بتوصيات صندوق النقد الدولي واتفاقية التجارة الحرة والنقديين الجدد، تُظهر أن هذا النظام لا يبحث عن العدالة الاجتماعية، وعندما يُطالب بها فبههدف تجميل صورته وتوسيع نطاق السوق والتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد بدأت أشد هذه الازمات في مطلع ثلاثينات القرن الماضي، وكذلك الأزمة النقدية العالمية عام 1971 بإنهيار النظام النقدي العالمي ممثلاً في بريتون وودز، كما لا يمكن تجاهل حجم الأزمات الكبيرة التي عصفت بالعالم في الفترة الأخيرة، وخاصةً منذ بداية الثمانينات، عندما بدأت تيارات الإصلاح في بريطانيا والولايات المتحدة بالتحويل إلى الدولة الليبرالية بدلاً عن الدولة التدخلية، الأمر الذي أنتج العديد من الأزمات أهمها أزمة الاثنين الأسود 1987، وأزمة دول شرق آسيا 1997، والأزمة المالية العالمية 2008، والأزمة الاقتصادية العاصفة والتي بدأت في مطلع عام 2019 بالصراع التجاري، وما أعقبها من قيود تجارية شديدة بين أمريكا والصين، ودَعَمَ ذلك ما نزل علي العالم كالفاجعة مع بداية عام 2020 من تفشي فيروس كورونا المستجد.

وحاصل ما تقدم، أنه قبل ظهور فيروس كورونا، كان الاقتصاد العالمي يتهيأ بالفعل لموجة من التباطؤ والتراجع نظراً للصراعات التجارية التي حدثت بين قطبي الاقتصاد والتجارة العالمية في عام 2019، كما ذكرنا، لكن ظهور الفيروس القاتل أحال التباطؤ والإنكماش إلي ركود عنيف، وربما حالات إفلاس سواء على صعيد الشركات العملاقة أو بعض الدول التي لا تقوى قدراتها الصحية والاقتصادية على مواجهة المخاطر القائمة.

وهكذا أضحي الاقتصاد العالمي يعمل في ظل حالة من عدم اليقين منذ أواخر عام 2019، حيث حمل هذا العام نوعاً جديداً من التحديات للاقتصاد وهو تحدي مواجهة أزمة صحية وهي أزمة فيروس كورونا، والتي تختلف في طبيعتها عن الأزمات السابقة التي واجهها الاقتصاد من حيث شدة الأثر وسرعة انتقال العدوى وعدم القدرة علي الحد من إنتشارها.

ويعتبر مواجهة تفشي الوباء القاتل أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي، وذلك لصعوبة تحجيمه في مكان معين، واختلاف البقعة المنتشر فيها، في كافة أرجاء العالم والفترة الزمنية التي لا يمكن التنبؤ بها، وصعوبة التنبؤ بانتهائها، إذ أنه واسع الإنتشار ويهدد ليس فقط منطقة جغرافية محدودة ولكن العالم بأسره، وبالتالي سيؤثر ذلك على معدل النمو في الناتج المحلي ومعدل التضخم ومعدل البطالة، والتسبب في الدخول في ركود اقتصادي عميق، علي مستوي السلع (الآلات والقدرات غير المستخدمة) وفي أسواق العمل (البطالة الجماعية)، فضلاً عن دفع الأسعار للإنهيار في السلع الأساسية مثل النفط والمعادن الصناعية. وهذا من شأنه أن يجعل ارتفاع القيمة الحقيقية لحجم الديون بسبب

إنكماش الأسعار أمراً مرجحاً، مما يزيد من خطر الإفلاس. وخسائر العملات ومواجهة العجز المالي الضخم، وهذا التدهور سيكون عالمياً وإقليمياً.

2-1 مشكلة الدراسة

تعاني معظم الاقتصاديات من عدم الإستقرار في النشاط الاقتصادي والذي ينعكس سلباً على الكثير من المتغيرات، فضلاً عن آثاره الخطيرة على الإستقرار الإقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مما يُولد الأزمات الاقتصادية، فضلاً عما ألم بالعالم أجمع من إنتشار الوباء القاتل Corona Virus مما أضاف إلى الأزمة الاقتصادية الكثير من المشاكل وساعد علي تفاقمها، ويتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الجزئية الآتية:

- كيف تناول الفكر الاقتصادي المعاصر موضوع الأزمات والدورات الاقتصادية؟
- ما هي أهم الأزمات الاقتصادية التي مرت بها دول العالم؟ وما هو أثرها علي الاقتصاد المصري؟
- ما هي الأزمة الاقتصادية المتوقعة 2020 ؟ وما دور الأزمة الصحية (Corona Virus) في الأزمة الاقتصادية المتوقعة؟
- ما هي آثار الأزمة الصحية العالمية Corona Virus (فيروس الموت) علي الاقتصاد العالمي وعلي الاقتصاد المصري؟

3-1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من خلال محاولته عرض الأزمة الصحية العالمية التي ألمت بالعالم مطلع 2020 وآثارها الاقتصادية علي العالم وعلي الاقتصاد المصري، وكذلك تشخيص أساسيات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي مرت بها اقتصادات العالم، وتحديد علاقتها بالدورة الاقتصادية، وكذلك تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية التي أفضت إلى ظهور كلٍ منهما. أي تشخيص الدوافع الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية للأزمة والدورة الاقتصادية.

4-1 هدف الدراسة

يتبلور هدف البحث في:

بيان العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والدورات الاقتصادية، ومدى الارتباط بينهم، وكذلك التطرق إلى الأزمات الإقتصادية العالمية بداية من الكساد الكبير مروراً بفترة النمو التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ثم الأزمة الإقتصادية الشاملة منذ بداية السبعينات، وإنهيار نظام بريتون وودز وحدث الأزمة الاقتصادية في الثمانينات فضلاً عن الأزمة الآسيوية، وأزمة 2008، والأزمة الصحية الراهنة، والأزمة الاقتصادية القادمة.

1-5 الدراسات السابقة**1-5-1 دراسة (Friedman & Other,1963)**

والتي توصلنا فيها إلى أن سبب الأزمة الاقتصادية 1929 هو بنك الاحتياطي الفيدرالي، وتري الدراسة أن القرار الذي قام به بنك الاحتياطي الفيدرالي من أجل رفع سعر الفائدة في عامي 1928 و1929، في محاولة منه للحد من المضاربة في أسواق الأوراق المالية. قد أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة. وحيث أن قاعدة الذهب الدولية التي كان تسير عليها معظم دول العالم ربطت أسعار الفائدة بالسياسات النقدية في الدول المشاركة، فإن إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي أدت إلى الركود الاقتصادي في معظم هذه دول، وكرر مجلس الاحتياطي الاتحادي هذا الخطأ عند الاستجابة للأزمة المالية الدولية في عام 1931. ويصل فريدمان وأنا شوارز في دراستهما إلى أن البنك المركزي كان وسيبقى دائماً مسبب الأزمات المالية بسبب سياساته التدخلية في النظام المالي التي تخلق ازدهاراً وهمياً وركوداً حاداً.

1-5-2 دراسة (التمويل والتنمية، 1998)

ميزت هذه الدراسة بين ثلاثة أشكال للأزمات المالية هي: أزمة العملة، الأزمات المصرفية، وأزمات الدين الخارجي. وتمثلت أهم مؤشرات الإنذار المبكر التي تناولتها هذه الدراسة في الاعتماد الكبير على الاقتراض قصير الأجل لتمويل العجز الكبير في الحساب الجاري، وفشل الحكومة المتكرر في إتخاذ إجراءات تصحيحية فورية عند ظهور المشاكل أدي إلي تفاقمها، والاختلال الكبير في نظم سعر الصرف، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل الاستثمار، وأدي إلي تقلب الصادرات وكذلك تقلب معدل التبادل التجاري، ومعدل التضخم، وأسعار الفائدة الحقيقية، ومعدل نمو التدفقات الرأسمالية، ونسبة القروض إلي الودائع في الجهاز المصرفي، وحالة الميزان التجاري ومعدل نمو التوسع النقدي.

1-5-3 دراسة ستانلي فيشر (Fisher, 1999)

وقد استنبط فيشر بعض الدروس المستفادة من الأزمات الاقتصادية وخاصة في الأسواق الناشئة وأهمها:

- أن العوامة باقية من خلال الانفتاح علي الأسواق والتكامل مع بقية دول العالم.
- أهمية نظم الصرف ودورها في تجنب الأزمات المالية.
- تطبيق المبادئ الاقتصادية الكينزية خلال بعض الأزمات.
- دور السياسات المحلية في تقوية النظام المالي الدولي.
- دور صندوق النقد الدولي مستقبلاً في تقديم القروض، وتقديم الاستشارات للدول التي تحتاجها، وتطبيق مبدأ الشفافية.

1-5-4 دراسة (طاقة، 2009)

وتوصل فيها إلي أن أسباب الأزمة المالية الدولية هو حصول فجوة كبيرة بين القطاع المالي والحقيقي وعجز الموازنات المالية والتوسع الكبير في الأصول المالية والعجز عن السداد بسبب الإصدار الكبير لهذه الأصول.

1-5-5 دراسة (الخرجي، 2009)

والتي هدفت إلى تحليل الأزمة المالية وقد أشارت نتائجها إلى أن الأزمة المالية هي من أشد الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بعد أزمة الكساد الكبير. وأن جذورها تعود إلى ثلاث عقود، أي منذ سبعينات القرن الماضي، عندما تطورت آلية عمل البنوك التجارية والخدمات المصرفية وظهور بورصات وشركات استثمار وشركات تأمين. كما تجسدت مظاهر الأزمة المالية بحدوث انهيارات مصرفية وخسائر فادحة لأسواق المال العالمية والعربية. وأن نظام التجارة بالديون أو التوريق ونظام المشتقات المالية هي الشرارة الأولى في تفجير الأزمة. بالإضافة إلى التساهل من قبل البنوك ومؤسسات الاستثمار لمنح الأئتمان لأفراد لا توجد لديهم القدرة على السداد ولا يتمتعون بملاءة مالية كافية.

1-5-6 دراسة (B.Richard & Other, 2020)

وتشير الدراسة أن التأثير الاقتصادي الناتج عن المرض لا يمكن التنبؤ به بسهولة، ويمكن أن تكون هذه الأزمة قصيرة الأجل وفي نفس الوقت تأثيراتها حادة للغاية، بحيث من الممكن أن تسبب الصدمة الاقتصادية آلاماً طويلة على المدى البعيد، مما سيؤثر على الاقتصادات على المستوى العالمي، فعادة ما ترتبط هذه الاقتصادات بالتدفقات عبر الحدود، وهذه التدفقات على غرار البضائع والخدمات، والأشخاص، ورأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر، والشبكات المصرفية الدولية، ومعدلات التحويل.

وتري الدراسة أن هذه التدفقات بالإضافة إلى المعتقدات الاقتصادية والخدمات المصرفية الدولية تمثل نقطة انطلاق جيدة لتأثيرات العدوى الاقتصادية، وعلي سبيل المثال فإن البنوك تنقل العدوى الاقتصادية بفعل التأخر عن السداد أو تعرض عملائها لضائقة مالية، وهو ما يترتب عليه أن تقدم جميع الشركات تقريباً على الاقتراض. وهو ما يؤدي إلى توقف مفاجئ في الإيرادات، التي من الممكن أن تتحول إلى حالة إشهار إفلاس.

وكذلك فإن هناك قدرة للتجارة الدولية على نقل العدوى الاقتصادية، حيث أنها تعتبر واحدة من أهم الآليات التي من خلالها تتعرض المصالح الاقتصادية للأضرار، حيث أن هذا يرتبط بحظر السفر وإغلاق الحدود وما شابه من إجراءات من شأنها أن تقلل من حجم الصادرات لدى القطاعات المنكوبة في الدول المنكوبة.

وتوصلت الدراسة إلى أنه مع نمو حالات الإصابة بسرعة وخاصة في الولايات المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا وإسبانيا، فقد أثر ذلك على الاقتصاد العالمي بصورة مدمرة. حيث تمثل هذه الدول الست التي تضررت بشدة نحو 55% من العرض والطلب العالمي، ونحو 60% من التصنيع العالمي، و50% من صادرات التصنيع العالمي. مما أدى إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي بشكل كبير، نظراً لإرتباط الصناعات فيها بعدد لا يحصى من سلاسل التوريد الدولية.

وتوصي الدراسة أنه لغرض التخفيف من الآثار المترتبة على تفشي الفيروس، يجب أن يتم توجيه الانفاق الحكومي المتزايد أولاً وقبل أي شيء إلى قطاع الصحة بغرض دعم كل ما يمكن اتخاذه في سبيل الانفاق على الوقاية والاحتواء والتخفيف من آثار الفيروس، بما في ذلك رفع أجور العمال وتوفير ظروف

بيئية مناسبة. كما ينبغي دعم الأسر والشركات الصغيرة، وينبغي التركيز على البشر وجعلهم هم الأولوية.

1-5-7 دراسة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

أوضح فيها أن الصدمة التي تسبب فيها فيروس كورونا ستؤدي إلى ركود في معظم الدول وستخفّض النمو الاقتصادي العالمي هذا العام إلى أقل من 2.5%، وفي أسوأ السيناريوهات قد نشهد عجزاً في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار. وأشارت منظمة الأونكتاد إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2% لهذا العام قد يكلف نحو تريليوني دولار، أي أن العالم على عتبة ركود في الاقتصاد العالمي. وتوصلت الدراسة أن فقدان ثقة المستهلك والمستثمر هي أكثر النتائج المباشرة لانتشار العدوى، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن مزيجاً من انخفاض أسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وتفاقم توزيع الدخل، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى دوامة من التراجع تجعل الوضع أكثر سوءاً. ولم تستبعد الدراسة الإفلاس واسع النطاق. ودعت الدراسة إلى وضع سياسات متناسقة بين مختلف دول العالم لتجنب الانهيار في الاقتصاد العالمي.

1-6 فرضيات الدراسة

يركز البحث على اختبار الفرض الآتي:

تعد أزمة فيروس كورونا أحد أشكال الأزمات الاقتصادية التي يكون لها آثار واضحة على الاقتصاد العالمي والمصري.

1-7 منهج الدراسة

يستند البحث على المنهج الوصفي في توصيف الظواهر والأزمات الاقتصادية كما يستند على المنهج التحليلي في تحليل أسباب حدوث الأزمات بأنواعها المختلفة ومنها أزمة فيروس كورونا وتحليل أهم الآثار التي قد تنتج عن تلك الأزمات على الاقتصاد العالمي.

1-8 حدود الدراسة

- الحدود المكانية للدراسة

لا توجد حدود مكانية للبحث حيث سيتم تناول الأزمات الاقتصادية العالمية.

- الحدود الزمنية للدراسة

سيتم تناول الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العظيم في مطلع ثلاثينات القرن الماضي وحتى أزمة جائحة فيروس كورونا 2020.

1-9 خطة الدراسة

للوصول إلى هدف البحث سيتم التعرض إلى المحاور الآتية:

- مفهوم وأسباب الأزمات الاقتصادية.
- الأزمات الاقتصادية في العصر الحديث.

- أزمة فيروس كورونا وآثارها المتوقعة على الاقتصاد العالمي.
- أثر أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد المصري.
- النتائج والتوصيات.

2 - مفهوم وأسباب الدورات والأزمات الاقتصادية، وآراء الاقتصاديين بشأنها

1-2 مفهوم وأسباب الدورات والأزمات الاقتصادية

تعرض الحياة الاقتصادية لتغيرات مستمرة، إذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الإزدهار ومن الإنكماش وتسمى الدورات الاقتصادية. وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القدم، وثمة مثال ورد في سورة يوسف من القرآن الكريم عن اقتصاد مصر في زمن نبي الله يوسف، بدورة مدتها سبع سنوات من الخصب تعقبها سبعة أعوام عجاف. ومع ذلك فإن مظاهر الدورات الاقتصادية غدت أكثر تعقيداً منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وأصبحت ظاهرة مصاحبة لنظام السوق بوجه عام.

وتشغل الأزمة الدورية مركز الصدارة بين الأزمات الاقتصادية التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي. وهي نتيجة مباشرة للاختلالات الاقتصادية العامة بمعناها الواسع (عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك من ناحية، وبين الإنتاج والاستهلاك وبين مختلف فروع الاقتصاد الأخرى من ناحية أخرى).

والأمر الملفت للنظر أن شهر أكتوبر (تشرين أول) يمثل التاريخ الذي تحدث فيه الأزمات الاقتصادية والمالية الكبيرة عادةً، فقد بدأت أزمة الكساد العظيم في يوم الثلاثاء الموافق 29 من شهر أكتوبر 1929، وعرف بيوم الثلاثاء الأسود، وحدثت الأزمة المالية الكبرى في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وذلك يوم الاثنين الموافق 19 أكتوبر 1987، حينما انهارت بورصة نيويورك للأوراق المالية محققة خسارة قدرها خمسمائة مليار دولار ليُعرف بيوم الاثنين الأسود، ومن نيويورك انتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية وخاصة بورصتي لندن وطوكيو، وحدثت الأزمة المالية الأخيرة يوم الاثنين الموافق السادس من أكتوبر 2008 عندما انخفض مؤشر داو جونز بحوالي 780 نقطة وبخسارة تصل نسبتها إلى 7% تقريباً. وربما يكون ارتباط حدوث الأزمات زمنياً بشهر أكتوبر نتيجة للكلف الشمسي الذي يحدث تأثيره إما بصورة مباشرة في الاقتصاد، أو بصورة غير مباشرة عن طريق تأثيره في الطقس ومن ثم في الإنتاج الزراعي¹.

والدورة (Cycle) تختلف عن الأزمة (Crise)، فبينما، تدل الأزمة على الاختلاف في التعاقب والاضطراب، فإن الدورة تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الاقتصادية.

والدورات جمع دورة، وتعني الانتظام في الحدوث ولكن بتواتر زمني قد تختلف مدته. وتُعرف الدورات الاقتصادية بأنها وصف للتقلبات التي تحدث في الإنتاج الكلي، وتُقاس من خلال الإرتفاع أو الإنخفاض في الناتج الإجمالي الحقيقي، وجوهرها أنها نموذج لتقلب النظام الرأسمالي، وقد عرفها الاقتصاديان (بيرنيز Burns) و(ميتشل Mitsell) أنها تقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي (David, 1997).

¹ وفقاً للنظرية المناخية في تفسير الدورات الاقتصادية.

ويمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المتغيرات مثل معدل البطالة ومعدل التغير في الناتج القومي الحقيقي (Gordon, 1986). وتكون الدورات على شكل تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة في مستوى الإنتاج والتوظيف والمستوى العام للأسعار، والذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سبع أعوام إلى اثنا عشرة عاماً والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها (سامويلسون، 2001)، وهذه التقلبات الأصل فيها أنها بسبب الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك (Johnson, 2000).

أما الأزمات الاقتصادية (Economic Crises) فهي اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة أو عدة دول (وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك) أو لأسباب أخرى خارجة عن إطار البشر كالأمراض والأوبئة. وعلي وجه العموم فإن الأزمة الاقتصادية تطلق على مجمل الخلل الناشئ من انعدام التوازن بين العرض والطلب (عبانة، 2011). وتبين مظاهرها من خلال إنهيار أسواق البورصة وحدث مضاربات نقدية كبرى في أسواق المال ويصاحب هذه الظاهرة أيضاً بطالة كبيرة. وهي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الاقتصادي للدولة وللوحدة الاقتصادية (شومان، 2003).

ونخلص من ذلك أن كلا المفهومين (الدورة والأزمة الاقتصادية) هي الأحداث المفاجئة التي تفضي إلى اضطراب التوازنات الاقتصادية في عمل المنظومة الكلية والجزئية للاقتصاد القومي مما يؤدي إلى تأثير سلبي كلي أو جزئي على مجمل المتغيرات الاقتصادية والمالية، مما يستلزم إحداث تغيرات سريعة وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لإعادة التوازن.

2- 2 آراء الاقتصاديين في الأزمات الاقتصادية

- اعتمد الفكر الرأسمالي في بدايته مُمثلاً في المدرسة الكلاسيكية على نظام الاقتصاد الحر، ويُورخ لهذا الفكر منذ صدور كتاب ثروة الأمم لأدم سميث (Adam Smith) عام 1776 في بريطانيا. ولم يتمكن آدم سميث وديفيد ريكاردو من كشف تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العميقة وفهمها والتي تظهر في أوضح صورها فيما يُسمى بالأزمات الاقتصادية. وقد أكد ديفيد ريكاردو (David Ricardo) أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها، مادامت زيادة الإنتاج تؤدي آلياً إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا فلا مكان لفائض الإنتاج. وبناء على هذه النظرية فإن غاية ما يحدث هو توقف عفوي ومؤقت في تصريف بعض السلع الناشئ عن عدم التنسيق في توزيع عنصر العمل بين فروع الإنتاج، وأن القضاء على عدم التنسيق هذا حتمي بفعل ميكانيكية المزاحمة بين الاستثمار الحكومي حالة قيامه بالانفاق على الأرامل الأربعة وبين الاستثمار الخاص الذي يفقد قدر من الموارد الاقتصادية بسبب ذلك الانفاق الحكومي.

- وضع سيموندي (1760 - 1825) نظرية حول الأزمات الاقتصادية أضحت فيما بعد أساساً قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى، وكشف بعض التناقضات التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي، وإن لم يتمكن من تقويم طبيعتها تقويماً دقيقاً. فهو يرجع الأزمة إلى عدم كفاية الإستهلاك، حيث يؤدي تطور

الإنتاج الآلي الكبير والإحلال التكنولوجي إلي تزايد البطالة وإنخفاض الأجور، ونتيجة لذلك يتناقص ما يستهلكه العمال من الناتج الكلي، وفي تقديري يجب أن يتوافق الإنتاج مع الاستهلاك، غير أن الإنتاج يتحدد بالدخل أو بصورة أكثر دقة بالاستهلاك والاستثمار معاً، وفي حالة عجزهما عن مسايرة الزيادة في الإنتاج، فإن هذا يؤدي إلي إنخفاض مستوى التوظيف وزيادة معدل البطالة فيتزايد العجز مرة أخرى، وندخل في حلقة مفرغة من العجز بين الاستهلاك والاستثمار من ناحية، والناتج من ناحية أخرى، ومعدل البطالة من الناحية الثالثة علي النحو المتقدم.

- يفسر ماركس الأزمات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسية في الاقتصاد الرأسمالي التي تتسبب في حدوث الأزمات الدورية. وأكدت هذه النظرية أن السبب الرئيسي في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج.

- تفسير فريدريك إنجلز للأزمة الاقتصادية لقد قال إنجلز تتوقف التجارة، وتزدحم الأسواق، وتتراكم البضائع بكميات هائلة ولا طريق لبيعها أو تصريفها، ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية)، كما يختفي الإئتمان، ثم تتوقف المصانع، وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها، لمجرد أنها كانت قد أنتجت الكثير، بعد هذا تتالي الإفلاسات، ويستمر هذا التوقف الشديد لسنوات طويلة، فتتهار القوى المنتجة والمنتجات إجمالاً حتى يصل السوق إلي إمتصاص فائض البضائع المتراكمة، أي حتى الوقت الذي يستعيد فيه الإنتاج والتبادل (التوزيع) مسيرتهما بالتدرج.

- يفسر كينز الأزمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب الكلي، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في النوازع النفسية التي لا تتبدل ومنها ميل الأفراد إلى الإذخار. وهكذا يربط كينز السبب الرئيسي للأزمة بخصائص طبيعية في الإنسان.

وهو يعتقد أن معالجة الأزمات الاقتصادية لا يتم إلا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تدخلاً فعالاً، وذلك بإستخدام عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.

ويرجع كينز حدوث الأزمات الاقتصادية إلي المضاربة التي تهتم بالربح في الأجل القصير على الإستثمار العيني الذي يعتبر نشاطاً معنياً بالربح في الأجل الطويل ويقوم بالتنبؤ بالعائد على الأصول طوال عمرها الإنتاجي، فلا خطر في رأيه إذا ما كانت المضاربة مجرد فقاعة فوق تيار منتظم للإستثمار العيني. وإنما يقع الخطر عندما يصبح الإستثمار العيني فقاعة فوق دوامة من المضاربات. فحين يصبح التراكم الرأسمالي بمثابة أثر جانبي أو ثانوي لمقامرات تجرى في كازينو علي حد قوله، فإن هذا ينذر بكارثة وأزمة اقتصادية. وأوصى بأن تقوم الدولة نيابة عن المجتمع في ضمان المستوى الكافي من الإستثمار الذي يعوض قصور الإستهلاك في إجمالي الطلب الكلي ليتوافق مع الإنتاج في الإقتصاد القومي (كينز، 2010).

- يري سامويلسون أن المعجل يعد عاملاً قوياً في خلق عدم الاستقرار الاقتصادي حيث أنه في حالة الإرتفاع يدفع عملية التوظيف للأمام أما في حالة إنخفاض المعجل ينخفض معدل النمو ويؤدي إلى إنخفاض مستوى التوظيف وبنفس القوة (اسادتشيا، 1974).

3- أسباب الأزمات الاقتصادية المعاصرة

3-1 الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي

إن الأزمة المالية هي اضطراب في القطاع المالي أو المصرفي من جهة وقوعه تحت العجز عن تسديد ديونه المستحقة وفشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، وينعكس بآثاره السلبية في تدهور كبير في أسعار الأسهم والسندات وفي قيمة الأصول العينية وأسعار السلع والخدمات، وبالتالي التأثير سلباً على جوانب الاقتصاد الأخرى مثل العمالة والإنتاج (الفراجي، 2011). ويكون في ظل هذا الوضع الاختيار والمخاطر سيئة جداً لدرجة عدم قدرة أسواق المال على توجيه الأموال بشكل كفاء إلى الأفراد والمشروعات الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية (Mishkan, 2001).

ولقد أدى الاعتماد على نظام أسعار الصرف المعومة إلى فتح الباب أمام تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود. وكان لذلك تداعيات خطيرة، أهمها أنها فتحت الباب لعمليات مالية مستحدثة وأطلقت العنان لنمو قطاع مالي ضخم. وقد إزداد هذا القطاع تضخماً مع بروز فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة على يد تاتشر وريجان في أواخر السبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين.

ومما يجدر ذكره أنه بدءاً من عام 1995، فإن كمية الدولارات التي جري تداولها في الاقتصاد العالمي تجاوزت 300 تريليون دولار، وهو ما يعني أنها أكثر مما هو مطلوب، لتغطية الناتج الحقيقي المتداول بالدولار، بأكثر من 10 أضعاف، وتشير التقديرات إبان الأزمة الاقتصادية 2008، أن الكتلة الدولارية كانت حوالي 700 تريليون دولار، أي أكثر من 11 ضعف الناتج الحقيقي المتداول بالدولار (تود، 2003).

وتأسيساً على ذلك، فقد أصبح الدور الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة لم يعد إنتاج السلع كباقي الدول، بل مجرد إنتاج العملة، حسب قول إيمانويل تود، وما صاحب هذا الانفلات في الإصدار الدولار من انفلات مماثل في الإقراض (الميسر)، وضعف آليات الضبط والرقابة للإدارة المالية للمصارف، والتي ترتب عليها عدم كفاية رأس المال، وعدم الإلتزام بمعايير اتفاقية بازل 2، المرتبطة بالمخاطر، مع شيوع ظاهرة التوريق غير المنضبط، والتي كان من نتائجها التساهل في معايير ضمان الاكتتاب في سوق الرهن العقاري الأمريكي، والتي شملت حتى الذين ليس بإمكانهم تسديد القروض.

وعليه فإن السوق تُقيم أو تُسعر المخاطر بأقل من قيمتها الحقيقية، وهو ما قد يؤدي إلى تحميل السوق بمخاطر أكبر كثيراً من قدرتها الحقيقية على تحمل المخاطر. ومن الطبيعي أن تأخذ السوق بالتصدع بل والإنهيار عندما تتجاوز المخاطر الإجمالية حداً معيناً، وعندئذ نكون بصدد حالة معاكسة فبدلاً من أن تكون أسواق المال وسيلة لإنعاش الاقتصاد الحقيقي واستقراره، وبدلاً من أن تكون أداة لحسن إدارة المخاطر، فإنها أصبحت أداة لخلق المخاطر.

وأضحت السمة المميزة لهذه المرحلة هي هيمنة التمويل على الإنتاج، حيث فقد قطاع التمويل صفته كتابع خادم للقطاع الحقيقي، وطغت المصالح المالية طغياناً شديداً على كل ما عداها. وقد أخذت هذه المرحلة دفعة كبيرة بعدما اكتسب رأس المال المالي أو التمويلي حرية كبيرة في الحركة مع تنامي ظاهرة

العمولة المالية وما صاحبها من تفكيك للقيود على انتقال الأموال بين الدول. فقد أصبح رأس المال المالي محركاً أساسياً للعمولة وأداة سريعة لإنعاش الإقتصاديات الرأسمالية.

3-2 الأسباب المتعلقة بالليبرالية الإقتصادية الجديدة واختلالات العمولة

لقد ألمحنا فيما تقدم إلى أن مناخ التساهل الذي إنتهى إلى التسبب والإنفلات في القطاع المالي، كان إفرازاً من إفرازات تيار الليبرالية الجديدة وموذجها الإقتصادي اللذين شاعا شيوعاً عظيماً في العقود الثلاثة الأخيرة. فضلاً عن ذلك، فقد شجعت الليبرالية الجديدة على الإفراط في الثقة في الأسواق وفي قدرتها على التصحيح الذاتي لإنحرفاتها، كما أنها روجت لتخفيض دور الحكومة وتقليص وظائفها الإقتصادية والإجتماعية، كما روجت للخصخصة وفتح أبواب الإقتصاديات على مصرعيها.

3-3 الانفصال المتزايد بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي

يعد الاقتصاد الأمريكي داركر أول من طرح فكرة الإختلاف بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي (الرمزي). فكما قدمنا، فالأول يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطرق مباشرة (سلع استهلاكية)، أو غير مباشرة (سلع استثمارية)، (مرسي، 1990). أما الاقتصاد المالي فيشير إلى الأدوات والوسائل Financial Assets التي تسهل التعامل في الثروة العينية، وهكذا تبلور مفهوم الأصول المالية بوصفها حقاً على الثروة العينية، ومن هنا تفشت الأزمة بسبب التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد يفوق ما يحدث في الاقتصاد العيني وهذا التوسع أدى إلى زيادة عدد المدنين وزيادة حجم المخاطر (العلي، 2009).

3-4 فائض الإنتاج والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك

يعتبر من الأسباب المباشرة للأزمات الاقتصادية فائض الإنتاج، وهي من أهم التناقضات الرئيسة التي تلازم النظام الرأسمالي، وجوهرها التناقض بين زيادة الإنتاج وتراجع الطلب الفعال، والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك، وهذه التناقضات إنما هي ناشئة عن التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وشكل الحياة الرأسمالي الخاص. أو بمعنى آخر التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، كما سبق وأن قدمنا.

3-5 التحرر المالي غير الوقائي

يعد التحرر المالي غير الوقائي أحد أسباب الأزمة المالية إذ أن تحرير رؤوس الأموال مع تحرير أسعار الفائدة المحلية يجعل المصارف المحلية غير قادرة على حماية نفسها مما يجعل الأزمة المالية نتيجة لا مفر منها.

4 - أهم الأزمات الاقتصادية في العصر الحديث

4-1 أزمة الكساد الكبير

بدأت الأزمة في صبيحة يوم 24 أكتوبر من عام 1929، حيث تم عرض على لائحة البيع أكثر من 13 مليون سهم، مما جعل العرض أعلى من الطلب واتجهت الأسهم نحو القاع، وعلى الفور عمّت الفوضى في

المكان، حيث بدأت أموال المستثمرين تتبخر، وازداد الأمر سوء حين زاد عدد الأسهم المعروضة إلى 30 مليون سهم، الأمر الذي جعل أسعار الأسهم بلا قيمة، وجعل الكثير من المستثمرين يدخلون في ديون كبيرة، وعبء ثقيل للبنوك التي أعلنت إفلاسها بسبب الديون الضخمة التي تراكمت من كثرة القروض غير القابلة للسداد بسبب إهيار البورصة وإفلاس المستثمرين.

وكان سبب الإهيار، يرجع إلي استثمار مبالغ ضخمة في بورصة الأوراق المالية، مما رفع أسعار الأسهم إلى قيم وأسعار خيالية وغير واقعية، وأدي إلي جذب واستقطاب مستثمرين من شتى الطبقات والمستويات على استثمار أموالهم في البورصة. حتى البنوك اشتركت في الاستثمار أيضاً، حيث قامت بتمويل قروض بشروط ميسرة للمستثمرين، الأمر الذي ضاعف الاستثمارات، ورفع الأسعار أكثر وأكثر ثم حدث ما حدث من انهيار.

وكان ركود الاقتصاد الأمريكي، هو العامل الأساسي في انكماش اقتصادات الدول الأخرى، وحاولت بعض الدول تطبيق سياسات حمائية، ورغم أن الاقتصاد الأمريكي هو سبب الأزمة، فقد قامت الحكومة الأمريكية عام 1930 بفرض تعريفات جمركية على أكثر من 20 ألف صنف مستورد، وردت بعض الدول بفرض تعريفات انتقامية، مما ساعد علي انهيار التجارة العالمية، وبنهاية عام 1930 واصل الانهيار مداه إلى أن وصل إلى القاع في مارس عام 1933(محارب،2011).

وتفسير هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية يرجع إلي عدم استقرار الوضع الاقتصادي وسياسة كثافة الإنتاج لتغطية حاجات الأسواق العالمية خلال الحرب العالمية الأولى بسبب توقف المصانع في بعض الدول الأوروبية بعد تحولها إلى الإنتاج الحربي وعودة الكثير من الدول إلى الإنتاج بعد انتهاء الحرب والاستغناء عن البضائع الأمريكية. وكان من نتائج هذه الأزمة الاقتصادية أن تكدست البضائع في الولايات المتحدة وتراكمت الديون، وأفلس الكثير من المصانع، وتم تسريح العمال وانتشرت البطالة، وضمُعت القوة الشرائية، وانعكس ذلك على بورصة وول ستريت، إذ أقدم المساهمون في الشركات الكبرى على طرح أسهمها للبيع بكثافة، مما أدي إلي انهيار سوق الأسهم الأمريكية في 29 أكتوبر 1929 والمسمى بيوم الخميس الأسود. وكان تأثير الأزمة مدمراً على كل الدول تقريباً الفقيرة منها والغنية، وانخفضت التجارة العالمية بأكثر من 60%، كما أنخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح. وكان أكثر المتأثرين بالأزمة المدن وخاصة المعتمدة على الصناعات الثقيلة كما توقفت أعمال البناء تقريباً في معظم الدول، كما تأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل الزراعية بحوالي 60% من قيمتها.

وواجهت الدول هذه الأزمة من خلال إعدادها برامج مختلفة للنهوض منها، وكانت قد تسببت الأزمة في اضطرابات سياسية دفعتها لتكون إما من دول اليمين أو اليسار ودفعت أيضاً المواطنين البائسين إلى

الديموقوجية والغوغائية¹ - ومن أشهرهم أدولف هتلر - وكانت هذه من أسباب وصول بعض المتطرفين إلى الحكم أمثال هتلر في ألمانيا وموسوليني في إيطاليا، مما مهد لإندلاع الحرب العالمية الثانية.

والحق أن هتلر، الذي لم يكن تُقَيِّده أي نظرية اقتصادية، قد تزعم الحزب النازي في ألمانيا مع بداية ثلاثينات القرن الماضي إبان هذه الأزمة، وقام بزيادة الانفاق الحكومي من خلال تنفيذ برنامج واسع النطاق للأشغال العامة وكان أوضح مظاهره القيام بأكبر مشروع لمد شبكات الطرق السريعة في ألمانيا، وكان النازيون غير مبالون بالقيود على الإيرادات الضريبية، فقد كانوا يسلمون بفكرة التمويل بالعجز، وانتهى من هذا المشروع عام 1934. ثم أعقبه بالقيام بأكبر مشروع تسليح ألماني يغلب عليه الطابع المحلي في الانتاج، وتعتمد أيضاً أن يموله من خلال إحداث عجز الميزانية، وأنتهى منه عام 1936، وخرج الاقتصاد الألماني من الركود المدمر الذي كان يعانيه في السابق. وبحلول عام 1936 كان قد قضي على البطالة في ألمانيا، وهو ما كان له أثر كبير في وصول هتلر إلى السلطة. وعليه يكون هتلر قد طبق السياسات المالية الكينزية قبل كينز الذي نادى بتطبيقها عام 1937. وبناء على ذلك فقد كان هناك كينزيون قبل كينز (جالبريت، 2000).

أما الولايات المتحدة فقد واجهت الأزمة بأسلوب آخر. فعندما أدَّى فرانكلين ديلانو روزفلت اليمين رئيساً للولايات المتحدة للمرة الأولى في 4 مارس 1933، كان واضحاً أن كلَّ ترسٍ من ماكينة الاقتصاد الأمريكي قد تعطلَّ، فالبنوك والمزارع والمصانع والتجارة كلها أفلست (راشواي، 2012)، ولم يبدأ الانتعاش في الولايات المتحدة إلا عام 1933 مع سياسة العهد الجديد (The New Deal) التي وضعها الرئيس فرانكلين روزفلت، حيث نصت سياسة العهد الجديد على وضع حلول للأزمة المصرفية عام 1933 وإعادة فتح البنوك السليمة، وإصدار قوانين عامي 1933 و1935، تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات. وكذلك إنشاء مؤسسات لرعاية ضحايا الأزمة من العاطلين، بالإضافة إلى إصدار قوانين تحقق الاستقرار في قطاع الزراعة وإصدار قانون الإصلاح الصناعي عام 1933، وتصحيح استخدام الأوراق المالية من خلال إنشاء لجنة تبادل الأوراق المالية عام 1934.

واقضى البدء بمعالجة الأزمة توافر السيولة المالية لتحريك السوق ولتأمين السيولة، لذلك وجب سحب الودائع الأمريكية من المصارف العالمية وخصوصاً الأوروبية، هذا الإجراء أسهم في انفراج الأوضاع الاقتصادية الأمريكية إلى حد ما ولكنه أسهم في تدويل الأزمة وشدتها، وخصوصاً في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وتبنى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت سياسة اقتصادية جديدة تقوم على الدخول في مشاريع كبرى بهدف تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال لحل مشكلة البطالة، ولتحقيق ذلك تم إنشاء مكاتب التوظيف والتوسع في المشاريع الإنمائية والاجتماعية.

¹ الديموقوجية هي التغيير المفاجئ السريع والشديد الأثر في الكيان الاجتماعي بغرض تحطيم استمرار الأحوال القائمة في المجتمع وتغييرها، وذلك بأعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي بناءً جذرياً. والديماغوجية هي كلمة يونانية مشتقة من كلمة (ديمو)، وتعني الشعب، (وغوجية) وتعني العمل. ومعناها كمصطلح "قائد الشعب". أما الغوغائية فهي مصطلح يستخدم في وصف جماعة أو شريحة من الناس الذين ينظرون للأمور والأحداث ويفسرونها بطريقة بعيدة كل البعد عما هو حقيقي، ويعملون على الدفاع عن آرائهم بطريقة تفتقر لأبسط مقومات التفكير.

2-4 أزمة الركود التضخمي

لقد إتسمت المدة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف سبعينات القرن الماضي بنمو اقتصادي مرتفع وفقاً للفكر الكينزي وما تضمنه من تدخل واسع للدولة في الشؤون الاقتصادية، اعتماداً على السياسة المالية لحقن الاقتصاد بجمرات منشطه متي كان ذلك ضرورياً، وأعتمدت هذه السياسة على زيادة الإنفاق العام وتخفيض سعر الفائدة والضرائب. ولقد نجحت هذه السياسات في بادئ الأمر في إيجاد معالجات للأزمات التي حلت في النظام الرأسمالي قبل حدوث الركود التضخمي في منتصف سبعينات القرن الماضي.

ولقد كان أغرب ما سجلته الأزمة الاقتصادية من ظواهر هو اقترانها بالتضخم وكانت الأزمات من قبل مصحوبة بانخفاض في الأسعار، فالظاهرة الغريبة الجديدة هي إتجاه الأسعار للإرتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وإنتشار البطالة وهو أمر لا يُفسر إلا بقوة الإحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والعبارة للقوميّات التي تسعى الي تحقيق معدلات أرباح مرتفعة مما يؤدي إلي إرتفاع الأسعار، ففي عام 1974 تصاعدت معدلات التضخم بشكل أكثر حدة (هاوسلر، 2002). وأدى تراكم الأرباح إلى توافر رأس المال الضروري للتقدم التكنولوجي، مما سمح بتوسع اقتصادي حافظ نسبياً على مستويات عالية للتوظيف (بيتر مارتن، 2001).

فلما حل الركود وإنتشرت البطالة كان الإحتفاظ بالتضخم أمراً مطلوباً. وأصبح الإتجاه طويل الأجل للأسعار هو نحو الإرتفاع. (مرسي، 1985).

وكان فيليبس قد أكد على دراسة العلاقة الثابتة طويلة الأجل بين البطالة والتضخم وخرج منها بمنحى يبين الإعتماد الثابت من جانب الأجور على درجة البطالة. فهناك تناسب عكسي بين حجم البطالة وإرتفاع الأسعار.

وحاصل ما تقدم أن الأفكار الكينزية والسياسة المالية عجزت علي مواجه ظاهرة الركود التضخمي، فإستناداً علي منحنى فيليبس فإن مواجهة التضخم يفضي إلي مزيد من البطالة والعكس صحيح، وأصبح الأمر يتطلب الخيار بين مبادلة التضخم بالبطالة أو العكس، وتم إعتماد ذلك كحل لهذه الظاهرة والوصول إلي معدل مُرضي لكلٍ من الكساد والتضخم، مستخدمين في ذلك أدوات السياسة المالية والنقدية وآلية التنسيق بينهما.

وفي تقديري أن الفهم الدقيق للأزمة يستوجب عدم الوقوف عند القطاع المالي وحده، بل يجب النظر أيضاً في أوضاع القطاع الحقيقي الذي يُفترض تكامله مع القطاع المالي في إطار النظام الإقتصادي الرأسمالي. كما يلزم أيضاً النظر في الأسباب التي يُحتمل أن تكون قد نشأت في السياق العام الذي تعمل فيه الإقتصاديات الرأسمالية في العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهو سياق التحرر المالي والعملة الإقتصادية.

4-3 الأزمة الاقتصادية 1987

يعتبر توافر بيئة سليمة للاقتصاد الكلي أحد أهم العناصر الأساسية لنظام مالي سليم (نايت، 1999). ولقد حدثت الأزمة المالية يوم الاثنين الأسود 19 أكتوبر 1987، عندما انهارت أسواق الأسهم حول العالم في فترة زمنية قصيرة. وبدأ الانهيار في هونج كونج وانتشر غرباً إلى أوروبا، ضارباً الولايات المتحدة بعد أن هبطت أسعار الأسواق بها، حيث هبط مؤشر داو جونز الصناعي 508 نقطة، بمعدل 22.61% في يوم واحد، و30% على مدار 3 أيام تالية له (Share Price Index, 2017)، إذ أصبح ذلك اليوم الأسوأ في تاريخ المؤشر. وعانت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم من أسوأ أيامها على الإطلاق.

وتفسير هذه الأزمة يرجع إلي أن السوق نفسها قد أصابها الضعف بشكل كبير، حيث طغت أوامر البيع على النظم ذاتها. وكذلك تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، وارتفاع أسعار الفائدة علي السندات، وإنخفاض أسعار النفط، وتصادد التوتر بين إيران والولايات المتحدة في ذلك الوقت (Malcolm, 1997).

وأدى استخدام أحدث الأساليب في الإتصال، وأكثر التقنيات تطوراً في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على سرعة إنتقال الأزمات من سوق لآخر، وقوة العلاقات النقدية والمالية كان من أهم قنوات انتقال الأزمة (Thomas, 2011).

4-4 الأزمة الاقتصادية الآسيوية 1997

الأزمة المالية الآسيوية هي فترة تأزم مالي أصابت معظم قارة آسيا بدءاً من شهر يوليو عام 1997، وتسببت في الخوف من تحولها إلى أزمة عالمية. وقد احتلت دول جنوب شرق آسيا مركزاً مرموقاً بين دول العالم خلال السنوات التي سبقت الأزمة، نظراً لما تميزت به من أداء رائع في اقتصادياتها، وقد إتسم نمودج التنمية في دول جنوب شرق آسيا بعدة سمات ناجحة (عبد الفضيل، 2000) منها:

نظام تجاري يقوم علي التحيز التصديري. واحترام قيمة العمل والجودة والإتقان والإهتمام برأس المال البشري وتنميتها، والتقدم في مجال التكنولوجيا واجتياز حاجز التقنية العالية، وإتباع بلدان جنوب شروق آسيا لنمودج الأوز الطائر¹ للتكامل بين اقتصاديات تمر بمراحل مختلفة من التنمية والتصنيع، واعتبارات الأمن القومي، حيث اعتبرت القيادات السياسية في تلك البلدان أن بناء عناصر القوة الاقتصادية يشكل أحد مقومات الأمن القومي، وإنخفاض معدلات التضخم والسيطرة علي الديون الخارجية.

حَقاً لقد بدأت الأزمة أول الأمر في تايلاند في أعقاب انهيار عملتها (Bhat) التايلاندي، إذ أجبرت الحكومة على تعويم البات بعد أن اختفت العملات الأجنبية التي كانت تتوازن معه، لينقطع الرابط بين البات التايلاندي والدولار الأمريكي.

¹ نمودج الأوز الطائر "Flying Geese Paradigm" تقوم تجربة التنمية الصناعية في دول جنوب شرق آسيا بصفة عامة ودولة ماليزيا بصفة خاصة على ما يعرف بنظرية سرب الأوز الطائر والتي سبق أن وضع تصوراً لها العالم الإقتصادي الياباني "أكانامتسو كانامه" في عام 1937م ثم ذاع صيتها على يد "بروس كمنمكس" في 1984 كنظرية بديلة شكلت إختراقاً لنماذج التنمية الصناعية التي طرحها الغرب.

لقد كانت دول جنوب شرق آسيا تعاني من إختلالات اقتصادية داخلية، وهذا ما ساعد على تفشي الأزمة، ومن هذه الإختلالات، الإعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو، والإعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج، سواء في شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر، إلى جانب الافتراض الخارجي من قبل القطاع الخاص المحلي. كما نلاحظ أيضاً أن نسبة الديون قصيرة الأجل إلي احتياطات النقد الأجنبي كانت تزيد عن الواحد الصحيح في بعض هذه الدول (أندونيسيا، تايلاند وكوريا)، وهو ما يعني تزايد قابلية تعرض هذه الدول للأزمات، إذ بينت الدراسات التجريبية أن نسبة الدين قصير الأجل إلي احتياطات النقد الأجنبي تعتبر مقياساً إرشادياً مهماً في التنبؤ بإحتمال حدوث أزمات السيولة ومدى عمقها (ملدر، 2002).

لذلك اضطرت دول شرق آسيا، وتحت ضغط الشركات متعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي وطلبهما، إلى السماح للأموال الساخنة بالاستثمار في أسواق المال، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة دول شرق آسيا نتيجة سلسلة من هجمات المضاربة التي أدت إلى هروب رأس المال المضارب (دانيل، 2002). ففي منتصف تسعينيات القرن الماضي، تسببت سلسلة من الصدمات الخارجية بتغيير البيئة الاقتصادية، وتأثر النمو سلباً بإنخفاض قيمة اليوان الصيني والين الياباني، مما أدى إلى ازدياد قوة الدولار الأمريكي، وتأثرت بلدان جنوب شرق آسيا التي ترتبط عملاتها بالدولار نتيجة إرتفاعه، حيث جعل أسعار صادراتها أغلي نسبياً وأقل منافسة في الأسواق العالمية. وفي الوقت نفسه تباطأ معدل نمو صادرات جنوب شرق آسيا بشكل كبير في عام 1996 فتدهور وضع حسابها الجاري كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول 1: عجز الحساب الجاري للبلدان الآسيوية قبل الأزمة نسبة من الناتج القومي

بيان	1995	1996	1997
اندونيسيا	-3.3	-3.3	-2.9
تايلاند	-8	-7.9	-3.9
الفلبين	-4.4	-4.7	-4.5
كوريا	-2	4.9	2.7
ماليزيا	-10	-4.9	-5.8

المصدر: جيليمو أورتييز مارتيز: "ما هي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش في آسيا"؟، مجلة التمويل والتنمية، (صندوق النقد الدولي، 1998).

ولقد ساعد نمو صادرات الصين أيضاً في تباطؤ نمو صادرات دول جنوب شرق آسيا أيضاً، رغم أن كلاً من الصين ودول جنوب شرق آسيا قد شهدوا نمواً سريعاً للصادرات في نفس الوقت من بداية تسعينيات القرن الماضي. إلا أن الصين كانت أجدر منهم جميعاً. ونتيجة للقروض والاستثمارات الكبيرة الذي حصلت عليها هذه الدول، ترتب عليها مناخ اقتصادي صعب، دفع بأسعار الأصول إلى مستويات منخفضة. وعندما قام المستثمرون الأجانب بسحب أموالهم، أغرقت أسواق الصرف بعملات دول الأزمة، مما أدى بدوره إلي إنخفاض قيمة عملات هذه الدول وتوقفت حكومات هذه الدول عن الدفاع عن أسعار صرفها الثابتة وسمحت بتعويم عملاتها. وأدى إنخفاض قيمة هذه العملات إلى نمو الإلتزامات بالعملات

الأجنبية بشكل كبير مقومة بالعملة المحلية، وتسببت في المزيد من حالات الإفلاس وزادت الأزمة سوءاً وارتفعت معدلات البطالة مع حدوث الأزمة كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول 2: معدلات البطالة خلال سنوات التسعينات في بعض دول الأزمة الآسيوية (كنسبة مؤية من إجمالي الأيدي العاملة)

السنة/ البلد	تايلاند	أندونيسيا	كوريا	ماليزيا
1990	2.2	2.57	2.4	5.10
1991	2.7	2.66	2.3	4.3
1992	1.4	2.82	2.4	3.7
1993	1.5	2.84	2.79	3
1994	1.3	4.67	2.4	2.9
1995	1.1	4.5	2.02	2.8
1996	1.1	4.23	2	2.5
1997	0.9	4.7	2.59	2.5
1998	6.5	8.2	6.84	7.1

Source: IMF.

وأشار فريدريك ميشكين إلى دور المعلومات غير المتماثلة في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى "عقلية القطيع" أو ما يسمى أثر مسابرة الركب بين المستثمرين (Mishkin, 2001).

وقد انعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل وضعف الصادرات، في اتساع عجز الحساب الجاري إضافة إلى أن قسماً كبيراً من التدفقات كان في صورة اقتراض قصير الأجل، مما جعل هذه الدول معرضة للصدمات الخارجية، مما أثر على معدل تغير الناتج القومي الإجمالي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3: معدل تغير الناتج القومي الإجمالي خلال سنوات التسعينات في بعض دول الأزمة الآسيوية

السنة/ البلد	تايلاند	أندونيسيا	كوريا	ماليزيا
1991	8.56	6.95	9.23	8.60
1992	8.08	6.46	5.44	7.80
1993	8.71	6.5	5.49	8.35
1994	8.62	7.54	8.25	9.30
1995	8.83	8.22	8.92	9.36
1996	5.52	7.82	6.75	8.60
1997	-0.43	4.70	5.01	7.70
1998	-10.17	-13.51	-5.84	-7.4

Source: IMF.

واضطرت السلطات النقدية في تلك الدول إلى رفع سعر الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية، وعليه فقد ارتفعت أسعار

الفائدة إلى 25% في تايلاندا، و35% في كوريا الجنوبية، وظلت عند هذا الحد لعدة أيام، مما اضطر بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية وإيداع قيمتها في البنوك للإستفادة من سعر الفائدة المرتفع، مما نتج عنه زيادة المعروض من الأوراق المالية في السوق دون أن يقابله طلبات شراء وهذا ما أدى إلى إنخفاض شديد في أسعار الأسهم وصل إلى 25% و50% من الأسعار السائدة في السوق، كذلك الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير.

وانتقلت العدوى إلى ماليزيا حيث تراجع سعر الينجيت الماليزي بنسبة 40% مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم، واتهم رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، المضارب جورج سوروس بتدمير الاقتصاد الماليزي بالمضاربة الكبيرة علي الينجيت الماليزي، وتواكب هذا مع قيام المضاربين في ماليزيا بالمضاربة على المشتقات المالية لتحقيق أرباح ضخمة خلال فترة وجيزة، مما أدى إلى إنخفاض قيمة الينجيت الماليزي أمام الدولار الأمريكي، وإنخفاض أسعار الأسهم وهو إنخفاض لا علاقة له بالأداء الحقيقي للاقتصاد الماليزي.

أما بالنسبة لسوق المال في تايوان فقد كانت تبدو أبعد الدول عن مواجهة انهيار سعر العملة، نظراً لمؤشراتها الاقتصادية القوية، والسيطرة على عجز الموازنة وتحقيق فائض في الحساب الجاري، والنظام المصرفي السليم من ناحية، واحتفاظ البنك المركزي بأكثر من 80 مليار دولار كاحتياطات أجنبية بما يكفي لمواجهة أي عمليات مضاربة، من ناحية أخرى. ورغم ذلك انخفض مؤشر سوق المال في تايوان بنحو 20% تقريباً.

أما بالنسبة لهونج كونج فكانت أقوى الحلقات، وكان الاعتقاد السائد هو صعوبة تخفيض قيمة عملتها نظراً لوجود احتياطات ضخمة لديها من العملات الأجنبية، وعندما امتدت المضاربات إلى هونج كونج رفعت السلطات الحكومية بها سعر الفائدة إلى 20% فحدث تحول كبير ونزحت الأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات.

ونخلص من ذلك أنه منذ أن وقع أول هجوم على السبات التايلاندي في يوليو 1997، انخفضت أسعار العملات والأصول في كل آسيا نتيجة هروب رؤوس الأموال من أسواق هذه الدول، مما كان له تأثير مدمر وواسع المدى على اقتصاديات العديد من دول المنطقة.

كما ارتفعت نسبة الديون الأجنبية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي من 100% إلى 167% في اقتصادات اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) الكبرى بين عامي 1993 و1996، لتجتاز 180% خلال أسوء مراحل الأزمة. وارتفعت النسبة في كوريا الجنوبية من 13% إلى 21%، ووصلت بعد ذلك إلي 40% (السامراي، 2008). وقد واجهت حكومات آسيا الأزمة وأقرت سياسات مالية ونقدية لمكافحةها، ومع ذلك فقد أطلق صندوق النقد الدولي برنامجاً تكلفته 40 مليار دولار أمريكي لدعم وانقاذ اقتصادات إندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية وماليزيا، شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح

الاقتصادي والهيكلية. وقبلت أندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة.

ولقد تعرض دور صندوق النقد الدولي في برامج الإنقاذ الآسيوية إلى انتقاد حاد. لأن المبدأ الأساسي الذي ترتكز عليه برامج الإنقاذ التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي لم يتناسب مع الأزمة، فهو يقدم قروض بشروط تقضي بفرض نظام مالي ونقدي متشدد يصعب تطبيقه في الواقع ولا يؤدي إلى نتائج إيجابية.

وفي معرض تقييمنا لهذه السياسة من قبل الصندوق فإنني أرى أن هذه الشروط يمكن أن تكون فعالة في دول تعاني عجز كبير في الموازنة أو من دين عام ضخيم. وعليه فإن العلاج الإعتيادي المتبع من قبل صندوق النقد الدولي لم يجدي نفعاً في حالة اقتصاد دول جنوب شرق آسيا، لأن طبيعة الأزمة مختلفة، ومع فرض سياسة مالية متشددة فإن ضغوط الانكماش على الاقتصاد قد ازدادت، ولذلك فإن شرط صندوق النقد الدولي لزيادة معدلات الفائدة من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية قد أدى إلى نتائج عكسية، حيث تعرضت كثيراً من الشركات للإفلاس. فلا صندوق النقد سمح لهذه الدول بزيادة الانفاق العام لزيادة الاستثمار الحكومي والاستهلاك الخاص ومن ثم تنشيط الطلب الكلي، ولا سمح لها بتخفيض سعر الفائدة لزيادة الاستثمار الخاص، مما جعل عملية الانتعاش الاقتصادي أكثر صعوبة.

وبالتالي فإن برامج الإنقاذ هذه تعرضت لانتقاد شديد، فقد طالب بعض الاقتصاديين مثل جفري ساكس، صندوق النقد الدولي، باعتماد مزيد من الشفافية لشرح الطريقة التي يتبعها الصندوق لإنجاز برامج الإنقاذ، وهو الاقتصادي الذي أمضى حياته المهنية مدافعاً عن نظام السوق، وانتقد طرق علاج الصدمة في الإصلاح الاقتصادي، ولقد ذكر أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة أزمة الأمر الأول الذي يجب تذكره هو عدم الاتصال والتعامل مع صندوق النقد الدولي (Sachs, 2005).

وكملاحظة هامة فإن ماليزيا هي الدولة الوحيدة التي لم تقبل مساعدة صندوق النقد الدولي المشروطة، واتبعت عدد من الإجراءات التي خففت من وقع هذه الأزمة عليها. ولقد أدت أزمة جنوب شرق آسيا إلى تراجع حجم التجارة العالمية خلال عام 1998 بنحو 2.5% مقارنة مع عام 1997 (Rickards, 2011).

4-5 أزمة الرهن العقاري 2008

إن الأزمة الاقتصادية 2007-2008 تتجسد في التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في عام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصادات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي تم ضخها في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تتبلور تحت السطح حتى طفت على السطح وتطورت إلى أزمة مالية عالمية.

وبدأت هذه الأزمة في القطاع العقاري وكان لها جذور سابقة، فهي مشكلة تراكمية حدثت عبر سنين سبقت الأزمة. فمنذ عام 2000 أخذت قيم العقارات في الارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم

وبخاصة في الولايات المتحدة، وبالتالي إرتفاع أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة، حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار، في حين أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة، وأقبل الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة، وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المتخصصة في قطاع العقارات في الفترة ما بين عام 2001 و2006 على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود وبدون ضمانات، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر، واعتمدت المصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وإنخفاض كبير لمعدلات الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بأعداد كبيرة من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن. وتضخم حجم قطاع العقارات حتى وصل إلى ذروته فانفجر في صيف عام 2007، حيث هبطت قيمة العقارات بنسبة وصلت إلى 50% من قيمة العقار (Rosengern, 2002).

ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم، حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية. ولقد بلغ إجمالي ديون الأفراد الناجمة عن الأزمة العقارية 6.6 تريليون دولار، وبالتالي فإن قدرة العالم على المساعدة في حل الأزمة الأمريكية باتت محدودة جداً. ولقد دعم من أثر الأزمة حرب الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وفي عام 2008، صرح الاقتصادي جوزيف ستيجليتز أن حرب العراق كلفت الولايات المتحدة 60-50 مرة أكثر من المقدّر لها، وشكّلت السبب المركزي للأزمة الاقتصادية، وذكر أن تكلفة الحرب على العراق 3 تريليون دولار. ويوضح الجدول التالي حجم الإنفاق العسكري الأمريكي علي الحرب علي العراق وكذلك تكلفة الحرب علي ما يسمي بالارهاب:

جدول 4: حجم الإنفاق العسكري الأمريكي

السنة	تكلفة الحرب على العراق (ألف دولار/ دقيقة)	تكلفة الحرب على الإرهاب (ألف دولار/ دقيقة)	ميزانية الدفاع الأمريكي
2003	93	54	438
2004	111	74	448
2005	164	100	507
2006	188	116	536
2007	245	166	611
2008	371	195	- -

المصدر: مجلة Foreign Policy الأمريكية، مكتب خدمات البحث بالكونغرس الأمريكي، 2010.

ويضع ستيجليتز لومه على حرب العراق باعتبارها "السبب الخفي لأزمة ضعف الثقة التي حدثت للاقتصاد الأمريكي.

4-1-5 أسباب هذه الأزمة ما يلي:

- العجز في الميزان التجاري الأمريكيحيث أنه منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار. ويعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك.

- إرتفاع العجز في الميزانية الأمريكية حيث كان عجز ميزانية 2008 نحو 410 مليار دولار أي 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الأسباب الرئيسة لهذا العجز غلبة الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب، حيث تستخدم الضرائب كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي، وهذا أدى إلى تفاقم الدين العام (Rosengern, 2002).

يضاف إلي ذلك العجز المزمن في الميزان التجاري الذي تلازم مع عجز الميزانية، بسبب تزايد الواردات من الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى وازدياد حركة السياحة إلى خارج الولايات المتحدة، حيث ناهز العجز في الميزان التجاري 758 مليار دولار عام 2006 (عويس، 2008).

- ارتبطت الأزمة بالتغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد وتحويل القروض من قبل البنوك إلى سندات (توريق الديون) وتسويقها من خلال سوق الأوراق المالية العالمية، مما جعل المستثمرين في جميع أنحاء العالم أكثر حذراً في استخدام هذه الأوراق (السندات المدعومة بالرهون العقارية) والتي لم يعد هناك مشتررون لها، ولقد ساعد علي ذلك نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة. حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية المتخصصة في مجال المنتجات المالية الجديدة، مثل المشتقات المالية، للرقابة من قبل الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية. والجدول الآتي يوضح تطور حجم المشتقات على الصعيد العالمي:

جدول 5: تطور حجم المشتقات على الصعيد العالمي في نهاية ديسمبر من كل عام (القيمة بالتريليون دولار)

2007	2006	2005	نهاية ديسمبر
596.004	414.178	296.666	إجمالي قيمة المشتقات
56.238	40.271	31.360	سوق الصرف
29.144	19.882	15.873	العقود الآجلة
14.347	10.792	8.504	عقود المبادلة
12.748	9.597	6.984	عقود الخيارات
393.138	291.582	211.970	سعر الفائدة
26.599	18.668	14.269	إتفاقات العقود الآجلة

Source: bank of international settlements , the annual report, 2008.

ويلاحظ من الجدول أن المشتقات المالية العالمية بلغت في بداية الأزمة 596 تريليون دولار في حين الاقتصاد الحقيقي العالمي (الناتج المحلي الاجمالي العالمي) 60.69 تريليون دولار في 2008 (IMF, 2009).

وهذا يعكس الخلل الكبير بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي. ولعل الملفت للنظر أن الاقتصاد الأمريكي يعطينا مؤشراً خطيراً وواضحاً عن عمق هذه الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، إذ يلاحظ أن حجم التداول في سوق وول ستريت بلغ نحو 34 تريليون دولار فيما بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنحو 13 تريليون دولار وفقاً لعام 2006.

- قيام وكالات التصنيف الائتمانية العقارية بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة تصنيفاً ائتمانياً مرتفعاً نظراً لأنها صادرة عن بنوك كبيرة وقوية.
- سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين من محتاجي القروض والتدليس عليهم وإغرائهم من قبل المؤسسات المالية بالحصول على القروض ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر.
- وقد كان نتيجة هذه الأزمة تراجع الصادرات العالمية السنوية من 12.4 تريليون دولار، إلى 11.05 تريليون دولار، وانخفضت الواردات السنوية من 12.29 تريليون دولار، إلى 10.95 تريليون دولار، وارتفع الدين الخارجي من 40 تريليون دولار إلى 56.9 تريليون دولار، وذلك في عامي 2006 و2009 علي الترتيب (IMF, 2009). ولقد أثر كل ذلك علي معظم المتغيرات الاقتصادية العالمية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 6: أثر الأزمة الاقتصادية 2008 علي أهم المتغيرات الاقتصادية العالمية

المساهمة في النمو	نمو إجمالي الناتج المحلي %	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي	إجمالي الاستثمار المحلي	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات
2007	5.6	4.4	2.5	4.3	2.2	-7.5
2008	4.5	3.3	2.2	2.8	2.7	-5.5
2009	2.2	1.5	2.0	0.7	-1.0	-1.0
2010	4.4	2.6	1.9	1.8	1.4	-3.3

المصدر: البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "آخر المستجدات الاقتصادية في المنطقة التعافي من الأزمة"، 2010.

4-5-2 أهم نتائج هذه الأزمة ما يلي:

- انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي لضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد، وإعلان إفلاس بنك الاستثمار الأمريكي (ليمان برذرز)، بعد فشل جهود المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي لإنقاذه، فضلاً عن إعلان إفلاس 53 بنكاً في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانية أشهر الأولى لعام 2009. علماً أنّ 25 بنك أغلق أبوابه خلال عام 2008، و7 بنوك فقط في عام 2007. امتدت تداعيات أزمة الرهن العقاري وأزمة الائتمان إلى أسواق العالم وبورصاته مما تسبب في أزمة الأسواق المالية.
- ألغت الولايات المتحدة 5.1 مليون وظيفة منذ سبتمبر 2007 حتي نهاية 2009، وارتفعت البطالة إلى 10%، وخفض الاحتياطي الفيدرالي معدّل الفائدة إلى مستوى قياسي يتراوح بين صفر و 0.25% في عام 2009، مما أدى إلي انكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 6.1% في الربع الأول من عام 2009. وحققت أمريكا أعلى نسبة دين في تاريخ العالم حيث وصل 60.000 دولار للفرد في مرحلة الأزمة. وفقد المقترضون لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض، والبورصات العالمية تنهي 2008 بخسائر تبلغ 30 تريليون دولار.

جدول 7: أثر الأزمة الاقتصادية 2008 علي الاقتصاد العالمي

رصيد الحساب الجاري***				البطالة**				اجمالي الناتج المحلي الحقيقي*				بيان
2010	2009	2008	2007	2010	2009	2008	2007	2010	2009	2008	2007	
-1.0	-1.0	-1.1	-1.0	9.2	8.1	5.8	5.4	0.0	-3.8	0.9	2.7	الاقتصاديات المتقدمة
6.1	3.6	4.4	5.7	4.9	4.9	3.5	3.4	0.8	-5.6	1.5	5.7	الاقتصاديات الاسيوية الصناعية الجديدة
-2.8	-2.8	-4.7	-5.3	10.1	8.9	5.8	4.6	0.0	-2.8	1.1	2.0	الولايات المتحدة
-1.2	-1.1	-0.7	0.2	11.5	10.1	7.6	7.5	0.4	-4.2	0.9	2.7	منطقة اليورو
1.2	1.5	3.2	4.8	5.6	4.6	4.0	3.8	0.5	-6.2	-0.6	2.4	اليابان

المصدر: من إعداد الباحث إعتماًداً علي صندوق النقد الدولي "أفاق الاقتصاد العالمي"، ابريل 2009.

* معدل التغير السنوي.

** نسبة البطالة إلي القوي العاملة.

*** نسبة من إجمالي الناتج القومي.

جدول 8: أثر الأزمة الاقتصادية 2008 علي الاقتصاد العالمي

رصيد الحساب الجاري**				اجمالي الناتج المحلي الحقيقي*				بيان
2010	2009	2008	2007	2010	2009	2008	2007	
-4.7	-6.5	1.0	1.0	3.9	2.0	5.2	6.2	افريقيا
-4.4	-3.1	-4.0	-3.3	3.0	3.6	7.2	7.1	مصر
-5.8	-5.8	-5.8	-4.5	6.5	6.5	11.6	11.5	أثيوبيا
-4.3	-2.9	-4.5	-2.6	3.8	3.3	4.5	6.3	تونس
0.1	-8.1	21.2	15.9	9.3	-3.6	14.8	20.3	أنجولا
-14.0	-10.9	-18.2	-11.7	4.7	4.5	7.2	6.1	غانا

المصدر: من إعداد الباحث إعتماًداً علي صندوق النقد الدولي "أفاق الاقتصاد العالمي"، 2009.

* معدل التغير السنوي.

** نسبة من إجمالي الناتج القومي.

وطبقاً لتقارير البنك الدولي، لم يفلت أي بلد تقريباً، سواء أكان نامياً أو متقدماً، من أثر الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2008-2007، وكان من الطبيعي أن يكون الإجراء الأول والأهم الذي تلجأ إليه الحكومات والبنوك المركزية هو ضخ الأموال على نطاق واسع للتغلب على آثار الأزمة.

4-6 الأزمة الصحية العالمية كأحد أسباب الأزمة الاقتصادية المتوقعة 2020

بدايةً يمكن أن نُعبر عما ألم بنا من جائحة، بالأزمة الصحية العالمية، ومصطلح الأزمة الصحية يعتبر مصطلح جديد يمكن إضافته إلي جملة مصطلحاتنا التي نستخدمها في مجال الأزمات، ونعني بها ما نزل علي العالم أجمع من نازلة فيروس كورونا المستجد (COVID-19). ورغم أن الأزمات التي إعتدنا عليها تطل عناصر الإنتاج المختلفة، إلا أن هذه النازلة تطول العنصر البشري ذاته وهو العنصر الذي تُستخدم وتعمل لأجله كافة عناصر الإنتاج الأخرى.

ومثلما ينشر فيروس كورونا المعاناة البشرية في كافة أنحاء العالم، فإنه ينشر كذلك المعاناة الاقتصادية، فهو ليس فيروساً مُعدياً على المستوى الطبي فقط، ولكنه مُعدٍ أيضاً علي المستوى الاقتصادي.

في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر 2019، أعلنت الصين أول إصابة بفيروس مجهول في مدينة ووهان، بمقاطعة هوبي، ولقد استبعدت السلطات الصينية أن يكون الفيروس الجديد هو نفسه فيروس "السارس"، الذي انتشر حول العالم في عامي 2002 و2003، وفي الخامس من يناير 2020، أعلنت تلك السلطات أنه تم تحديد هوية الفيروس الجديد، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وأعلنت أنه من عائلة الفيروس التاجي، والذي يتضمن "السارس" ونزلات البرد الشائعة، ويحمل اسم "كورونا المستجد".

ومع توالي إعلان الإصابات وحالات الوفاة، فقد أعلنت الصين الحجر الصحي في 13 مدينة بمقاطعة هوبي، بإجمالي عدد سكان يبلغ 41 مليون نسمة، كما وضعت السلطات قيوداً مشددة على السفر الداخلي، في محاولة لحد من إنتشار الفيروس وإمتد الحجر الصحي إلى مدن صينية أخرى بينها هانجتشو، حيث مقر شركة التبادل التجاري عبر الأنترنت الضخمة "علي بابا". وطلبت السلطات في عدة مقاطعات، (غالبيتها مقاطعات صناعية مثل جوانجدونج في جنوب الصين)، من المصانع والشركات أن تبقى أبوابها مغلقة. وتمثل تلك المناطق 50% من الناتج المحلي الإجمالي للصين. ويمثل قطاع التصنيع، المتوقف عن العمل في الصين، نحو ثلث الاقتصاد الصيني.

ولقد ساعدت أزمة فيروس كورونا على زيادة حدة الأزمة الاقتصادية العالمية ومخاطرها، وسيطرت علي العالم سحابة سوداء تغطي خطر الموت الذي يهدد ملايين البشر جراء إنتشار الوباء القاتل.

تلك الأزمة الصحية العالمية التي لم يتمكّن العالم حتى لحظة كتابة هذا البحث من التعامل معها بفاعلية كافية، وليس هناك شكوك في خطورتها، وهي التي أودت حتى الآن بحياة آلاف البشر، وتهدد حياة الملايين من المصابين الذين ينتظرون علاجاً ناجحاً، فضلاً عن بقية العالم الذي ينتظر لقاحاً عاصماً من خطر الموت.

وقد شهد عام 2019 أكبر قدر من التوقعات المتشائمة للاقتصاد العالمي، إذ بدأت إرهاصات الأزمة تظهر على شكل تباطؤ اقتصادي في كبريات الاقتصادات العالمية، في الصين والولايات المتحدة تحديداً، وترافق ذلك مع حرب تجارية محمومة بين الدولتين، بدأتها الولايات المتحدة وتعهدت قيادتها بالانتصار فيها، وكانت تؤكّد على الدوام أن الاقتصاد الأمريكي قوي، وأنه سيكسب الحرب التجارية مع الصين. وحينها، سيكون الاقتصاد أقوى عن ذي قبل، ولكن لم تأتي الرياح بما تشتهي السفن، خصوصاً عندما تمكّنت الدول الأخرى التي تواجهها أمريكا، كروسيا وإيران وتركيا، من التعامل بفاعلية مع العقوبات الأمريكية التي تعرضت لها.

والتي أثرت على التجارة الدولية، والائتمان، والاستثمار، والجدول التالي يبين إنخفاض معدلات النمو العالمي وإتجاه الاقتصاد العالمي نحو الركود.

جدول 9: معدل تغير الناتج القومي الإجمالي الحقيقي لدول العالم

statement	2016	2017	2018	2019e	2020f	2021f	2022f
World	2.6	3.2	3.0	2.4	2.5	2.6	2.7
Advanced Economies	1.7	2.4	2.2	1.6	1.4	1.5	1.5
United States	1.6	2.4	2.9	2.3	1.8	1.7	1.7
Euro Area	1.9	2.5	1.9	1.1	1.0	1.3	1.3
Japan	0.6	1.9	0.8	1.1	0.7	0.6	0.4
Emerging Market and Developing Economies (EMDE)	4.2	4.5	4.3	3.5	4.1	4.3	4.4
East Asia and Pacific	6.4	6.5	6.3	5.8	5.7	5.6	5.6
China	6.7	6.8	6.6	6.1	5.9	5.8	5.7
Indonesia	5.0	5.1	5.2	5.0	5.1	5.2	5.2
Thailand	3.4	4.0	4.1	2.5	2.7	2.8	2.9
Europe and Central Asia	1.9	4.1	3.2	2.0	2.6	2.9	2.9
Russia	0.3	1.6	2.3	1.2	1.6	1.8	1.8
Turkey	3.2	7.5	2.8	0.0	3.0	4.0	4.0
Poland	3.1	4.9	5.1	4.3	3.6	3.3	3.1
Latin America and the Caribbean	-0.3	1.9	1.7	0.8	1.8	2.4	2.6
Brazil	-3.3	1.3	1.3	1.1	2.0	2.5	2.4
Mexico	2.9	2.1	2.1	0.0	1.2	1.8	2.3
Argentina	-2.1	2.7	-2.5	-3.1	-1.3	1.4	2.3
Middle East and North Africa	5.3	1.1	0.8	0.1	2.4	2.7	2.8
Saudi Arabia	1.7	-0.7	2.4	0.4	1.9	2.2	2.4
Iran	13.4	3.8	-4.9	-8.7	0.0	1.0	1.0
Egypt	4.3	4.2	5.3	5.6	5.8	6.0	6.0
South Asia	8.1	6.7	7.1	4.9	5.5	5.9	6.0
India	8.2	7.2	6.8	5.0	5.8	6.1	6.1
Pakistan	4.6	5.2	5.5	3.3	2.4	3.0	3.9
Bangladesh	7.1	7.3	7.9	8.1	7.2	7.3	7.3
Sub-Saharan Africa	1.3	2.7	2.6	2.4	2.9	3.1	3.3
Nigeria	-1.6	0.8	1.9	2.0	2.1	2.1	2.1
South Africa	0.4	1.4	0.8	0.4	0.9	1.3	1.5
Angola	-2.6	-0.1	-1.2	-0.7	1.5	2.4	3.0
Memorandum items: Real GDP							
High-income countries	1.7	2.4	2.2	1.7	1.5	1.5	1.6
Developing countries	4.3	4.8	4.4	3.7	4.3	4.5	4.5
Low-income countries	5.0	5.5	5.8	5.4	5.4	5.5	5.8

statement	2016	2017	2018	2019e	2020f	2021f	2022f
BRICS	4.6	5.3	5.4	4.6	4.9	4.9	5.0
World (2010 PPP weights)	3.4	3.9	3.7	2.9	3.2	3.3	3.4
World trade volume	2.6	5.9	4.0	1.4	1.9	2.5	2.8

Source: World Bank Group: "Global Economic Prospects, Slow Growth, Policy Challenges" 2020.

* PPP تشير إلى تعادل القوة الشرائية. e تشير إلى تقدير المعدل، f تشير إلى التوقعات.
** تصنيفات وقوائم البلدان في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (EMDEs) تشمل دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا).
*** تم حساب معدلات النمو الإجمالية الرئيسية باستخدام أوزان الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2010 وأسعار الصرف في السوق.

ولقد دعم من مؤشرات هذا الركود ظهور فيروس كورونا المستجد في الصين في مطلع 2020، ولقد أدى الانتشار السريع لفيروس كورونا إلى تأثير عميق وخطير على الاقتصاد العالمي.

إن عملية النجاح في احتواء فيروس كورونا تتم على حساب تباطؤ النشاط الاقتصادي، بما يفرضه إحتواء هذا الفيروس من سياسات وقائية كالتباعد الإجتماعي وفرض الحجر الصحي وفرض حظر التجوال وغير ذلك من الأساليب الوقائية التي تتبعها الدول. وفي حالة الصين، قام صانعو السياسات بوضع خطط عاجلة شملت قيود على الحركة، على المستويين المحلي والدولي، فعلى سبيل المثال، فرضت العديد من المدن الصينية حظر التجول على مواطنيها، وهذه السياسات رغم تكلفتها الاقتصادية المرتفعة، المتمثلة في تقلص النشاط الاقتصادي إلا أنها أثمرت عن نتائج جيدة في إحتواء الفيروس ومنع إنتشاره في المدن الصينية. لذلك ساهمت هذه السياسة في السيطرة على الوضع الصحي عبر عزل المناطق الموبوءة وإغلاقها كما هو الحال في مقاطعة هوبي، والتي على الرغم من المساعدة الكبيرة التي قُدمت لها من بقية الولايات الصينية، عانت بشدة لكنها ساعدت في إبطاء إنتشار المرض في جميع أنحاء البلاد.

كما ساهمت سياسات الدعم والمساعدة للتخفيف من تأثيرات الفيروس على الفئات الضعيفة بشكل فعال في محاصرة إنتشاره.

وقد ازدادت خسائر الأرواح من جراء تفشي فيروس كورونا المستجد بمعدل مثير للقلق، في الوقت الذي أخذ الفيروس في الإنتشار ليشمل معظم دول العالم، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لأن رئيسها بسواد قلبه وفكره وحقدته ظن أن الصين تخلق هذه الأزمة لتتفوق علي أمريكا إنتاجياً، بعد الصراع التجاري الذي حدث بينهما عام 2019، متجاهلاً الحقيقة المرة، ومن ثم فقد أحرَّ تطبيق إجراءات الوقاية وما تتضمنه من حجر صحي وعزل وحظر تجوال ووضع قيود على السفر والتنقل وخلافه، ودعا الأفراد للإستمرار في ممارسة العمل واستمرار الدراسة في المدارس والجامعات، وممارسة الحياة الطبيعية، مما كان له وقع الكارثة علي عدد الوفيات في أمريكا والذي تعدي 158968 حالة وفاه ونحو 4862513 حالة إصابه مع مطلع شهر أغسطس 2020، وفي رأبي أن هذا راجع إلي فشل أجهزة المخابرات في دول العالم وخاصةً المخابرات الأمريكية (C I B)، والتي لم تكشف عن المرض وخطورته في بداية ظهوره في الصين.

وتفسرنا لهذه الأزمة الصحية والتي تدفع بنا لأكثر أزمة إقتصادية خلال المائة عام المنصرمة، أن مبررات الأزمة الراهنة كامنة في سلوك البشر والظلم الذي يمارسه العالم ضد بعضه البعض، وغالباً ما يكون هذا الظلم على أساس عقائدي، ففي العام الماضي رأينا في الصين (إقليم الأيجور) يتم قتل وطرده المسلمين وتهجيرهم فهناك نحو مليون شخص معظمهم من مسلمي الإيجور، محتجزون في الصين ويمارس ضدهم تعذيب وتمييز عرقي وديني. الأمر الذي أثار حفيظة العديد من المنظمات الحقوقية الدولية. وانتقد نشطاء في حقوق الإنسان الإعتقال القسري لأكثر من مليون شخص في ما تسمى بمعسكرات إعادة التثقيف في منطقة الإيجور الواقعة في إقليم شينجيانج الصيني. وأن المعتقلين في هذه المعسكرات مجبرون على حفظ الأيديولوجية الشيوعية الصينية، وإذا فشلوا في ذلك فإن عقوبات قاسية تفرض عليهم، فضلاً عن إجبارهم على تناول لحم الخنزير والكحول.

أما جماعة الروهينجا المسلمة يعيشون وضعاً مقلقاً، ويواجهون سلسلة من أعمال التطرف والعنف، حيث طالب البعض المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لتجنيبهم مخاطر السقوط في حلقة مفرغة من التطرف والإرهاب. وأكدت منظمة العفو الدولية أن الجيش البورمي ارتكب "جرائم حرب" جديدة وعمليات قتل خارج نطاق القانون وتعذيب في عملياته ضد المتمردين، حيث كانت هذه الولاية أيضاً مسرحاً لعمليات عسكرية أطلقتها الجيش في ميامار ضد الروهينجا المسلمين في عام 2017.

وهكذا يشيع الظلم في كل مكان علي مرأى ومسمع من العالم. وغفل الجميع عن أن هناك إله مطلع وعادل ويتدخل حينما يري أن الأمور وصلت لذروتها، فهو سبحانه يهمل ولا يهمل. فسلط علي البشر أضعف مخلوقاته لكي يتعظوا ويفيقوا من ظلمهم وطغيانهم، ولم يستطيع العالم حتي الآن أن يدرك ويتغلب علي هذا الفيروس، ولن يكون إلا بهدأته سبحانه للكشف عن دواء لهذا الداء وصدق قوله تعالي "سزيرهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتي يتبين لهم أنه الحق، أولم يكفي بربك أنه علي كل شئ شهيد" (فصلت، آية 53)، إن هذا وعد من الله تعالي أنه سيكشف للناس عن آياته في نواحي السماوات والأرض وفي أنفسهم حتي يتبين لهم ويثقوا أن القرآن حقٌ أنزله الله تعالي. وقد صدق الله تعالي وعده فكشف للناس عن آياته في الآفاق وفي أنفسهم خلال القرون الأربعة عشر التي تلت هذا الوعد، مما يتبين به لكل عاقل منصف أن هذا الإسلام حق، وأن القرآن حق. وما يزال الله تعالي يكشف للناس كل حين عن آياتٍ جديدة، وسيستمر ظهور هذه الآيات حتى تنتهي الدنيا، لأن الإسلام إنما جاء لجميع البشر إلى قيام الساعة، فتناسب ذلك أن تكون آياته ومعجزاته باقية إلى قيام الساعة. وقوله جلا في علاه سزيرهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم، أي سزيرهم علامات وحدانيتنا وقدرتنا في الآفاق، يعني خراب منازل الأمم الخالية ومصابهم في أنفسهم بالبلايا والأمراض.

ويزمن الزمن ويتيح الله لعباده من أسرار آياته في الأرض ما يشاء. فيكون عطاء القرآن الكريم متساوياً مع قدرة العقول. لأن الرسائل التي سبقت الإسلام كانت محدودة الزمان والمكان. أما القرآن الكريم فزمنه حتى يوم القيامة، فهو معجزة باقية حتى قيام الساعة.

والقرآن الكريم هو كلام الله، والكون هو خلق الله ولذلك جاء القرآن الكريم يعطي إعجازاً لكل جيل فيما نبغوا فيه. فإذا أخذنا العلوم الحديثة التي اكتشفت في القرن العشرين، وكذلك الواحد والعشرين، وأصبحت حقائق علمية، نجد أن القرآن الكريم قد أشار إليها بإعجاز مذهل. بحيث أن اللفظ لا يتصادم مع العقول وقت نزول القرآن الكريم. ولا يتصادم معها بعد تقدم العلم واكتشاف آيات الله في الأرض، ولا يقدر على هذا الإعجاز المذهل إلا الله. وهذا ما نلمسه من حقائق ماثلة في أنه رغم التقدم العلمي المذهل الذي تفتخر به البشرية الآن إلا أنه حتى الآن يعجز عن مواجهة أضعف خلق الله، ولن يتم التغلب عليه إلا بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضي سبحانه وتعالى. فهذا الفيروس (كورونا المستجد) هو جند من جنود الله عز وجل حيث يقول سبحانه "وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ، وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ" (المدر، الآية 31).

وأن جنود الله متعددة ومتنوعة، وما يعلم عددهم وكثرتهم إلا هو سبحانه وتعالى، وقد ثبت في حديث الإسراء المروري في الصحيحين وغيرهما. عن رسول الله (ص) أنه قال في صفة البيت المعمور الذي في السماء السابعة " فإذا هو يدخله في كل يوم سبعون ألف ملك، لا يعودون إليه آخر ما عليهم" وعن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، أظنت السماء وحق لها أن تنط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا عليه ملك ساجد، لو علمتم ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً، ولا تلذذتم بالنساء على الفراشات، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله عز وجل". قال أبو ذر: والله لوددت أني شجرة تعضد. رواه الترمذي وابن ماجه، وفي رواية أخرى، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما في السماوات السبع موضع قدم ولا شبر ولا كف إلا وفيه ملك قائم، أو ملك ساجد، أو ملك راکع، فإذا كان يوم القيامة قالوا جميعاً: سبحانك ما عبدناك حق عبادتك، إلا أنا لم نشرك بك شيئاً. وكذلك حديث ابن عمر، عن النبي (ص) قال: " إذا ضنَّ الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، واتبعوا أذناب البقر¹، وتركوا الجهاد في سبيل الله، أنزل الله بهم بلاء، فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم"².

ورغم إيماننا العميق بما تقدم إلا أننا أحياناً يراودنا الظن بأن هذا الفيروس مُصنَّع من شرور البشر فيما يسمى بالحروب البيولوجية القذرة، والتي تدبرها أجهزة المخابرات لتدمير وتخريب اقتصاد الدول الأخرى، فيما جري من حرب تجارية في العام الفائت بين الصين وأمريكا، غافلين عن أن هذه الحروب القذرة ليس فيها منتصر، بل أن الجميع يكون خاسر حالة حدوثها، وهذا ما حدث بالفعل وأضر بالاقتصاد العالمي في جملته، وأنني أتوقع أن هذا الفيروس (كورونا) هو تطوير وتغيير في الهندسة الوراثية لفيروس السارس الذي إنتشر في الصين عام 2003/2002 لجعله أكثر فتكاً بالبشر، ثم حدث لهذا الفيروس إنفلات أو تسرب من المعمل المركزي للفيروسات في مدينة ووهان بالصين، وهي منشأ تفشي فيروس كورونا المستجد في العالم، ومما يُدعم ظننا هذا أن الله سبحانه جل في علاه رحيم بعباده، ولا يرضي لعباده بهذه الكوارث والجوائح، ففي الحديث عن عمر بن الخطاب قال: قُدِّم رسول الله (ص) بسبي، فإذا امرأة من

¹ أي اشتغلوا بالزراعة أو الحرث بدليل رواية أخرى: ((وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع)).

² أخرجه أحمد وأبو داود .

السبي تسعى، إذ وجدت صبيًا في السبي أخذته فألزقته ببطنها فأرضعته، فقال رسول الله (ص) : أترون هذه المرأة طارحةً ولدها في النار؟ قلنا: لا والله، فقال : الله أرحم بعباده من هذه بولدها، متفق عليه والمقصود أن هذه المرأة إن كانت تفعل ذلك بغير أولادها ترضعهم وتلرزقهم ببطنها شفقة ورحمة وحنوًا، فكيف تصنع بولدها؟! ثم يَعْقِب (ص) بقوله : أن الله تبارك وتعالى أرحم بعبده من هذه بولدها، والله سبحانه وتعالى يقول في كتابه الحكيم : " نَبَّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ " (الحجر آية 49)، ويقول تعالى : " وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ . فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ " (الأعراف، آية 156، 157) . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ص) : لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: "إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي"، متفقٌ عَلَيْهِ. وعنه رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ص) يَقُولُ : "جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِثَّةَ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ، وَأَنْزَلَ فِي الْأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الْجُزْءِ يَتْرَاحُمُ الْخَلَائِقُ، حَتَّى تَرْفَعَ الدَّابَّةُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا حَشِيَّةً أَنْ تُصِيبَهُ".

"لا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ . رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا. رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا. رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ. وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُرْ لَنَا وَارْحَمْنَا . أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ" (البقرة، الآية 286).

اللهم أرفع عنا البلاء وأكشف للداء دواء وسلمنا وأولادنا وإخواننا وأهلنا وبلدنا من كل مكروه وسوء.

4-6-1 أثر الأزمة الصحية (فيروس كورونا) علي الاقتصاد العالمي

مع مطلع عام 2020، بدء الاقتصاد العالمي تُسيطر عليه حالة من عدم اليقين حول عمر الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تسبب فيها فيروس كورونا، لأنه ضرب بشدة الدول الاقتصادية الكبرى، فالدول الأكثر تضرراً تشمل مجموعة السبعة الكبار (G7)، بالإضافة إلى الصين.

ولكي نُدرِك حجم الكارثة، فإن المجموعة الدولية المُكونة من الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، يمثلون 60 % من العرض والطلب العالميين، و65% من التصنيع العالمي، و41% من الصادرات الصناعية العالمية (Richard & Other, 2020). فهذه الاقتصادات، خاصة الصين وكوريا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة، هي جزء من سلاسل القيمة العالمية، لذا فإن أزماتها ستنتج عدوى "سلسلة التوريد" في جميع الدول تقريبًا.

4-6-2 مظاهر الصدمات الاقتصادية التي يواجهها العالم حالياً بسبب الفيروس

- حالة الذعر التي تنتشر بين الناس بسبب إنتشار الفيروس، وعدم ثقتها في السياسات والقرارات الحكومية، قد يدفعهم إلى انتهاج ما يُعرف بـ"سلوك القطيع"، حيث تنتشر الفوضى، ويتكالب الناس على شراء المواد الاستهلاكية، وسحب أموالهم من البنوك، وهو ما قد يفقد بعض الاقتصادات إلى كوارث مُحققة.

- انخفاض العرض وانكماش الإنتاجية، حيث أغلقت السلطات والشركات في العديد من الدول أماكن العمل.

- جانب الطلب، والذي من المتوقع أن ينخفض بشكل كبير، حيث أن حظر التجوال وتقييد حركة المواطنين والسفر سيقلل من حجم الطلب على السوق بنسبة كبيرة.

- سلاسل التوريد، فاعتباراً من أوائل مارس 2020، كان وباء كورونا متمركزاً في الصين، بالإضافة إلى اليابان وكوريا، وهي أكثر الدول تضرراً. وبالنظر إلى مركزية هذه الدول في سلاسل التوريد العالمية في العديد من السلع المصنعة، يمكننا استكشاف آثار الوباء الحالي على سلاسل التوريد العالمي.

ولا ريب في ذلك فقد أظهرت بيانات منظمة التجارة العالمية أن الصين التي تمثل 20% من الاقتصاد العالمي، والتي تمتلك قدرات تصديرية ضخمة لمختلف دول العالم، حيث تصدر الصين قائمة المصدرين منذ عام 2009، فهي في نفس الوقت تعتبر أيضاً ثاني أكبر مستورد منذ عام 2009، حيث أن الصين هي أكبر مستورد للسلع، مما يعني أن تأثر معدلات الطلب في الصين نتيجة إنتشار الفيروس، ينبىء بأزمة أكبر على صعيد التجارة الدولية ككل.

أن إنتشار الوباء يؤدي إلى انتقال عدوى إغلاق المصانع وكساد بعض الصناعات بين الدول، فالدول المنكوبة ستتقلص صادراتها بشكل كبير، وهو ما سيؤثر على القطاع الصناعي في دول أخرى تعتمد على الدول المنكوبة في إمداداتها الصناعية. ويعني ذلك أن الشركات الصناعية داخل الدول الثلاث الكبرى في شرق آسيا (الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان) تزود الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 25% من وارداتها الصناعية بشكل عام، وترتفع هذه النسبة لأكثر من 50% عند الحديث عن قطاع الكمبيوتر والإلكترونيات، وعليه فإن كل الدول الداخلة في دائرة التبادل سوف تتأثر بصورة بالغة.

فعلى سبيل المثال، مقاطعة "هوي" الصينية، يُطلق عليها "وادي البصريات"، نظراً لوجود العديد من الشركات التي تُصنّع مكونات الألياف البصرية فيها (وهي مدخلات أساسية لشبكات الاتصالات)، حيث يوجد في المقاطعة ما يقرب من ربع كابلات وأجهزة الألياف الضوئية في العالم. كما أن بها أيضاً موقع لمصانع تصنيع الرقائق الدقيقة المتقدمة للغاية، والتي تُصنّع منها رقائق الذاكرة المحمولة المستخدمة في الهواتف الذكية. وعليه فإن إنتشار الوباء في "هوي" فقط، يمكن أن يُخفّض 10% من الشحنات العالمية للهواتف الذكية.

وتسعي الشركات البترولية عموماً إلى تخفيض تكاليفها التشغيلية، حتي يظل لها وجود في السوق، وبصفة خاصة بعد أن إنخفض سعر البرميل لبترول تكساس إلى 14 دولار، وكذلك إنهيار سعر البترول الآجل (تسليم مايو 2020) إلى ما دون واحد سنت للبرميل في 20 إبريل 2020، بل أن البائعين صاروا يدفعون للمشتريين، في سوق النفط، نقوداً ليتخلصوا من الصفقات التي في حوزتهم بسبب إنخفاض مستويات الطلب العالمي على النفط، وحدث تشبع في مخزون البترول، مما دفع معامل التكرير الأمريكية والأوربية إلى رفض البترول السعودي.

كما أن الدول المستوردة هي الأكثر تأثراً من تبعات هذه الأزمة. فالصين التي ترتبط بعلاقات تجارية قوية مع معظم دول العالم الثالث تواجه صعوبة في إيصال بضاعتها إلى هذه الدول نتيجة لتفشي الفيروس فيها، ولانشغالها بمكافحة الفيروس داخلها. هذه الوضعية جعلت الدول التي تعتمد في الكثير من احتياجاتها على المنتجات الصينية في موقف صعب.

هذا التركيز على استيراد البضائع الصينية يجعل هذه الدول تعيش أزمة حقيقية ستتواصل مسببة آثاراً سلبية على اقتصادات هذه الدول، ولن تتوقف هذه الأزمة إلا حين يتم التوصل لعلاج لهذا الفيروس القاتل. المدى الزمني والمكاني للأزمة، حيث إن فيروس كورونا أثبت أنه غير قابل للسيطرة، فهو ينتشر في كافة بقاع العالم ليترك آثار الصدمة على معظم الاقتصادات، وكذلك ليس هناك إطاراً زمنياً واضحاً من المحتمل أن ينتهي خلاله هذا الوباء.

- تسبب تفشي فيروس كورونا الجديد في ارباك السوق المالية العالمية الصينية، فشهدت الأسهم، هبوطاً شديداً هو الأدنى منذ أزمة الرهن العقاري 2008.

وقامت الدول المختلفة بوضع خطط لمواجهة هذه الكارثة الصحية/ الاقتصادية، فقد اتبعت الصين عدد من الاستراتيجيات لمواجهة هذه الجائحة، منها تقديم الدعم لأكثر الفئات فقراً في الدولة. لذلك استهدف صناع السياسة في الصين الأسر الضعيفة والفقيرة، وبحثوا عن طرق جديدة للوصول إلى الشركات الصغيرة حيث اتخذت السلطات إجراءات سريعة لمساعدة هذه الطبقات والمشاريع الصغيرة.

ومن بين التدابير الأخرى، توجيه البنوك لدعم وتسليف المقترضين المتضررين من تفشي المرض.

كما خفضت الصين سعر الفائدة في يناير 2020، لخفض تكاليف تمويل الأنشطة التجارية ودعم الاقتصاد بعد التفشي الكبير لفيروس كورونا في البلاد، وذلك ضمن سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها السلطات لتخفيف أثر ذلك على النمو.

أما أمريكا فقد واجهت الأزمة بإصدار مجلس الاحتياطي الفيدرالي، قراراً طارئاً بخفض أسعار الفائدة، في فبراير 2020. كما عازمت الحكومة الأمريكية علي اقتراض مبلغ قياسي قدرة ثلاثة تريليونات دولار خلال الربع الثاني من عام 2020 لمواجهة هذه الجائحة.

كما أن ألمانيا واجهت هذه الأزمة بضخ 700 مليار يورو لدعم الصناعات الألمانية لمواجهة هذه الجائحة. و توسعت كوريا في الإقراض لأغراض عمليات مؤسسات الأعمال وتقديم ضمانات على قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة.

4-6-3 آراء وتوقعات المؤسسات الدولية للاقتصاد العالمي

- تري مديرة صندوق النقد الدولي أننا سوف نشهد هبوطاً حاداً ثم انتعاشاً سريعاً للأنشطة الاقتصادية، أي نرى تغيراً على شكل حرف V، بمعنى هبوط حاد في الأنشطة الاقتصادية في الصين يعقبه إنتعاش سريع وإحتواء تأثير الهبوط على الاقتصاد الصيني الذي يشكل اليوم نحو 20% من الاقتصاد العالمي.

- توقع أحد الاقتصاديين أن ينخفض معدل النمو السنوي في الصين إلى 4%، من يناير إلى مارس 2020، وهي النسبة ربع السنوية للنمو في الصين.
 - خفّضت شركة الاستشارات الاقتصادية "Oxford Economics" توقعاتها للنمو العالمي هذا العام، من 2.5% إلى 2.3%، وهذه النسبة هي الأدنى منذ الانهيار المالي عام 2008.
 - أفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن النمو الاقتصادي قد ينخفض إلى النصف في حال استمرار إنتشار فيروس كورونا، مما قد يدفع الاقتصاد العالمي إلى أسوأ حالاته.
 - نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) "مذكرة تقنية" تتناول تأثير فيروس كورونا علي التجارة بين الدول، وتُقيّم الآثار الاقتصادية المرتبطة بتفشي الفيروس.
- وأوردت الاونكتاد في دراستها التحليلية أن الصدمة التي يتسبب بها كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول وفي أسوأ السيناريوهات قد نشهد عجزاً في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار. ودعت الأونكتاد إلى وضع سياسات منسقة لتجنب الإنهيار في الاقتصاد العالمي.
- وأكدت الدراسة أن مزيجاً من إنخفاض أسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وتفاقم توزيع الدخل كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى دوامة من التراجع تجعل الوضع أكثر سوءاً. ولم تستبعد الدراسة الإفلاس واسع النطاق، وربما ستسبب "بلحظة مينسكي" (Minsky moment)¹، وهي الإنهيار الكبير المفاجئ في قيم الأصول المالية. تحدث مثل هذه اللحظات بسبب فترات الازدهار الطويلة وزيادة قيمة الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة التكهّنات باستخدام الأموال المقترضة (Palley, 2011). وهذا الانهيار المفاجئ لقيم الأصول يمثل نهاية مرحلة النمو في هذه الدورة. (Minsky, 2016) وهذا ماحدث كنتيجة لهذه الأزمة من الإنخفاض الحاد لأسعار الأصول والأسهم في الصين، وما تلاه من سرعة قيام المستثمرين الأجانب من التخلص من الأصول والأسهم التي يمتلكوها بعرضها للبيع مما ساعد علي المزيد من تخفيض أسعارها، وكانت الفرصة مواتية لشرائها من قبل الحكومة والمستثمرين الصينيين بأبخس الأسعار.
- وخلاصة ما توصلت إليه الأونكتاد أن أثر الفيروس على الاقتصاد العالمي سيُحدث عجز بمقدار 2 تريليون دولار في الدخل العالمي، و220 مليار دولار في الدول النامية (باستثناء الصين).
- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، فبدورها توقعت هبوط في نمو الاقتصاد العالمي نتيجة الآثار التي أحدثها إنتشار فيروس كورونا.
 - وجاء تقرير لبنك التنمية الآسيوي (ADB) ليؤكد مخاوف العالم من هبوط النمو الاقتصادي، حيث أكد تقرير البنك أن الناتج المحلي العالمي سينخفض بنسبة تتراوح بين 0.1 - 0.4%، مع توقعات بخسارة في القطاع المالي العالمي تتراوح بين 77 مليار دولار و347 مليار دولار.
 - اعتبر بنك التسويات الدولية (وهو بمثابة المصرف المركزي للمصارف المركزية العالمية)، أن النظام المالي العالمي أكثر متانة مما كان عليه في عام 2008، لكنه حذر من أن الآمال في انتعاش سريع غير واقعية

¹ هايمن مينسكي هو اقتصادي أمريكي ولد عام 1919 وتوفي عام 1996. وتدور أبحاثه حول تفسير الأزمة المالية، وينصب تحليله علي فرضية عدم الاستقرار المالي، ويعتبر هايمن مينسكي من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة الأزمات المالية والاستقرار المالي.

إطلاقاً. وفي منطقة اليورو، سيتراوح النمو بين 0.8 و0.9% في فرنسا، وسيكون في إيطاليا، البؤرة الأساسية لتفشي المرض في أوروبا، صفر. ويتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الألماني بنسبة 0.3% فقط. وتعاني اليابان أيضاً من جراء الأزمة الصحية مع نمو 0.2%. لكن أداء الولايات المتحدة سيكون أفضل مع نسبة نمو تعادل 1.9%.

ويصبح السؤال ما الحل؟ حيث أنه إذا تعطلت سلاسل الإمداد وأغلقت المصانع فمن غير المرجح أن يساعد تخفيض أسعار الفائدة كثيراً، فإذا كان الناس لا يريدون الذهاب إلى المتاجر أو تناول الطعام في المطاعم أو السفر على متن الطائرات أو الإقامة في الفنادق، فإن الائتمان الرخيص لن يجدي نفعاً، فضلاً عن أنه في العديد من الدول أسعار الفائدة منخفضة بالفعل.

- يتوقع صندوق النقد الدولي في مدونته بتاريخ 2020/4/16 أن هذه الأزمة أسوأ من الأزمة المالية العالمية 2008.

وأوضح البنك الدولي في تقريره حول الآفاق الاقتصادية العالمية أن جائحة كوفيد-19 ستتسبب في تقلص الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2% في العام الحالي 2020، الأمر الذي سيؤدي إلى إرتفاع كبير في معدلات الفقر المدقع. مما سيتسبب بخسائر إجمالية تبلغ نحو 8.5 تريليون دولار، وهو ما سيمحو ما يقرب من أربع سنوات من المكاسب التي تحققت، وهذا وفقاً لتحليل اقتصادي أجرته الأمم المتحدة لمنتصف عام 2020.

ومن المتوقع أن يتوقف النمو في آسيا عند معدل 0.0% في عام 2020، ومن المتوقع أيضاً أن ينكمش الاقتصاد العالمي في عام 2020 بنسبة 3%- في أسوأ ركود يشهده منذ سنوات الكساد الكبير.

وخلاصة القول أن التفشي السريع لفيروس كورونا المستجد، يضع اقتصاد العالم برمته أمام تحدٍ حقيقي، وتعتبر قدرة العالم على احتواء هذا الفيروس هو ما سيحدد حجم الخسائر الاقتصادية، كما أن عنصر التوقيت مهم أيضاً، لأن عدم استقرار الوضع في القريب العاجل سيزيد من الأضرار. لاسيما في ظل غياب أنباء مؤكدة عن ابتكار عقار طبي فعال لمكافحة الفيروس حتى الآن.

ولقد أدى الإرتفاع الكبير في الحالات المؤكدة من الإصابة بفيروس كورونا إلى إعلان منظمة الصحة العالمية، أن المرض حالة طوارئ عالمية، ولا عجب في ذلك فقد لامس عدد المصابين 18500000 مصاب، كما لامس عدد الوفيات 700000 حالة وفاه مع مطلع شهر أغسطس 2020.

4-6-4 محصلة ما سبق والرؤية المستقبلية للاقتصاد العالمي

مما تقدم فإن أزمة فيروس كورونا المستجد هي أزمة منقطعة النظير، فهي صدمة كبيرة، ومن المرجح أن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العالمي إبان الكساد العظيم 1929، والأزمة المالية العالمية 2008، تتضاءل أمام خسائر الناتج المصاحبة لهذا الطارئ الصحي وإجراءات الاحتواء المرتبطة به.

فعلى غرار أي حرب أو أزمة سياسية، هناك عدم يقين شديد ومستمر بشأن مدة الصدمة ودرجة حدتها في ظل الظروف الراهنة، وهناك دور مختلف تماماً للسياسة الاقتصادية. ففي الأزمات العادية، يسعى صناع السياسات إلى تشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي بأسرع وقت ممكن. أما في حالتنا هذه، فمعظم الأزمة يرجع إلى تبعات إجراءات الإحتواء والحظر اللازمة، لأحتواء الوباء وعدم إنتشاره، مما يزيد من صعوبة تحفيز النشاط، ويجعله أمراً غير مرغوب، على الأقل بالنسبة للقطاعات الأكثر تضرراً، فكما ذكرنا في مقدمة البحث فإن تعطيل عجلة الإنتاج يكون طواعية، وبتعليمات من السلطات الحكومية، وهذا أمر لم يحدث في التاريخ القديم أو الحديث.

والحق أن فيروس كورونا له أضراراً جسيمة علي الأسواق، وعليه فعلي الدول وضع خطط طوارئ تنقذ بها اقتصادياتها من الإنهيار.

- فعلي مستوي السياسة المالية، يمكن حماية الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة من اضطراب العرض وهبوط الطلب، من خلال الحصول على تحويلات نقدية تعمل علي تنشيط الطلب الكلي، ودعم الأجور، وتخفيض الضرائب، فيما جملته زيادة الوزن النسبي لجانب النفقات علي جانب الإيرادات،
- وعلي مستوي السياسة النقدية، فعلي البنوك المركزية أن تظل مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولا سيما لتلك التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ربما كانت أقل استعداداً لمواجهة الأزمة.
- وعلي مستوي الأسواق المالية، فيتوجب علي البنوك المركزية أيضاً أن تقوم بعملية التنشيط النقدي علي نطاق واسع من خلال تخفيض أسعار الفائدة، وشراء الأصول المالية، وهذا من شأنه أن يرفع مستوى الثقة ويدعم الأسواق المالية إذا واجهت السوق مخاطر.
- أما دور المؤسسات الدولية في هذا الشأن فلا يمكن إغفاله، فيجب علي صندوق النقد الدولي أن يقوم بمسؤولياته نحو دعم الدول المعرضة للخطر من خلال تسهيلات الإقراض المختلفة، والتخفيف من شروط الإقراض في هذه الظروف الطارئة، ويتيح صرف الأموال التي يقرضها للدول بصورة عاجلة لمواجهة حالات الطوارئ.
- يجب زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية لضمان توافر القدرات والموارد اللازمة لنظم الرعاية الصحية.
- يستلزم الخروج من هذه الجائحة التعاون متعدد الأطراف. فبالإضافة إلى تبادل المعدات والخبرة المتخصصة لتعزيز نظم الرعاية الصحية حول العالم، يجب القيام بجهد عالمي يضمن للدول الغنية والفقيرة على السواء الحصول على الأدوية واللقاحات المطلوبة لفيروس كورونا المستجد فور التوصل إليها.
- ينبغي التفكير الجاد في عدد من الإجراءات التي يمكن اعتمادها لمنع تكرار أحداث كهذه الجائحة. فيمكن تعزيز أمن الصحة العامة والاقتصاد العالمي معاً من خلال تحسينات في البنية التحتية للصحة العامة العالمية.

- ما عرضناه من رؤى لمواجهة هذا الوباء هو أمر ضروري لمنع الوصول إلى نتائج أسوء. وسيتأثر النشاط الاقتصادي على المدى القصير بما يتخذ من إجراءات ضرورية للحد من العدوى وحماية الأرواح، لكن هذه الإجراءات ينبغي أن تعتبر أيضاً بمثابة استثمار مهم في الصحة البشرية والاقتصادية على المدى الطويل.

4-5 أثر الأزمة الصحية العالمية على الاقتصاد المصري

يميل الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الريعي كمصدر أساسي للدخل القومي، ومن المعلوم أن الاقتصاد الريعي اقتصاد هش سهل الإنهيار، ويعني اعتماد الدولة على مصدر واحد أو عدد قليل من مصادر الدخل، وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية، كمياء الأمطار أو محصول زراعي معين، أو النفط أو الغاز، وفي الاقتصاد الريعي يكون الريع طبيعياً لا يحتاج إلى عمليات إنتاج أو عمليات تصنيعية تحويلية (عبد الله، 2017).

ومن أشد تداعيات الإعتماد على الدخل الريعية هي وضع الاقتصادات تحت رحمة التغيرات والتقلبات الخارجية والداخلية، لكونها لا تستند إلى قاعدة إنتاجية صلبة، ونرى ذلك جلياً في المجتمعات العربية (الشيبي، 2016)

ومن مصادر الدخل الريعي، إيرادات صادرات الغاز، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وعائدات قناة السويس، وعائدات السياحة وما إلى ذلك. وهي جميعها دخول ريعية لا تعتمد على أساس إنتاجي، وعلي صعيد الأزمة الصحية العالمية فإن الاقتصاد المصري قد تأثر بذلك من نواحي عديدة نوجزها فيما يلي:

- الواردات السلعية

تأتي الصين كأهم شريك تجاري لمصر، سواء على مستوى السلع أو الخدمات وكذلك انتقالات رؤوس الأموال، ويتسم هيكل الواردات المصرية باعتماده على المنتجات الصينية، كما تتسم الواردات بإنخفاض مرونة الطلب عليها، حيث تمثل الواردات الصناعية ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة حوالي 80% من فاتورة الواردات المصرية والتي بلغت 78 مليار دولار بنهاية عام 2019، بمعدل نمو قدره 0.2% عنه في عام 2018. ومن ثم هناك صعوبة في ترشيدها أو إحلالها بالإنتاج المحلي على الأقل في الأجل القصير.

ولقد انعكس تفشي هذا الفيروس وتحدياته على مصر، فقد تكون هذه فرصة لإحلال المنتج المحلي محل الواردات، وتنفيذ برامج تعميق التصنيع المحلي، والاعتماد على مدخلات الإنتاج المحلية بدلاً من الاستيراد، خاصة أن المنتجات المحلية تمتلك المقومات اللازمة لسد احتياجات السوق كبديل للمنتجات الصينية.

- الصادرات

مع الأخذ في الإعتبار أن الصين مُصنَّع للمنتجات التي تُصدَّر لمعظم دول العالم وليس مصر- فقط، فإن هناك فرصة أكبر للصادرات المصرية للنفاذ لأسواق تصديرية جديدة، في ظل تراجع الصادرات الصينية إليها.

ولقد حققت الصادرات المصرية غير البترولية حوالي 17.1 مليار دولار في عام 2019، بينما حققت الصادرات البترولية 8.8 مليار دولار في نفس العام، إلا أنه من المتوقع أن تواجه مشكلة كبرى نتيجة انخفاض الأسعار العالمية، والمشكلة قد تتخطى أزمة تراجع العوائد البترولية، الي هروب المستثمرين العاملين في مجالات التعدين والاستكشاف، لاسيما في ظل احتمالية هبوط الأسعار عن التكاليف الفعلية للإستخراج، وينسحب الأمر كذلك على صادرات الغاز المصرية المستجدة مؤخراً وبالبالغة 1.2 مليار دولار في عام 2019.

وهو الأمر الذي يعني أن خسارة مصر مزدوجة بالنسبة للقطاع البترولي، أولها ستأتي من تراجع الأسعار التي ربما تستمر لعامين قادمين، وثانيها، من تضاؤل الإستثمار الأجنبي في مجال البحث والإستخراج والذي يشكل معظم الإستثمار الأجنبي الوارد الي مصر في السنوات الأخيرة.

إن المشكلة التي يجب أن تثار حالياً هي مدي استجابة الأسعار المحلية للطاقة (بنزين، غاز، كهرباء) للإنخفاض العالمي في أسعار المنتجات البترولية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هناك مشكلة حقيقية أمام المستهلك المصري والمستثمرين المصريين والأجانب العاملين على الأراضي المصرية، والذين سمح لهم قانون الطاقة الأخير باستيراد الغاز من الخارج. وجوهر هذه المشكلة هي تعاقد الحكومة المصرية مع إسرائيل بناء علي السعر المحدد بما يزيد عن 5 دولارات للمليون قدم مكعب من الوحدات الحرارية (وهي أسعار مرتفعة كانت سائدة لعام 2019) والذي لن تستطيع مصر أن تفلت منه بسهولة، ولا عن مدفوعاتها السنوية المترتبة عليه وبالبالغة 2 مليار دولار تقريباً، والخيار أمام الحكومة المصرية هو إما أن تبيع للعالم بخسارة أو تبيع للسوق المحلي بأسعار مرتفعة. مما سيهدد المشروع القومي المصري والخاص بتحويل مصر كمرکز إقليمي للطاقة، وعقدها الاتفاقية مع إسرائيل، ولنا عودة لهذه الجزئية فيما بعد.

- تحويلات المصريين بالخارج

احتلت مصر المرتبة الخامسة عالمياً في قيمة الأموال المحولة من مواطنيها بالخارج، خلال عام 2019، حيث حول العاملين ما يزيد عن 26 مليار دولار، وذلك على الرغم من برامج تخفيض العمالة الأجنبية وسياسات توطین الوظائف التي تبناها دول الخليج منذ فترة، إلا أنه من المتوقع تبني هذه الدول سياسات إنكماشية إستجابة لتراجع أسعار النفط، وخفض معدلات الإنفاق، وهو ما قد يؤثر على تحويلات المصريين بالخارج في الفترة المقبلة.

ومن الجدير بالذكر أن تحويلات العاملين في الخارج تشكل نحو 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي (دراج وآخرين، 2019)، ويعتمد النظام المالي المصري، عليها كأحد المصادر الرئيسية لتوفير العملة الأجنبية، وبما

يؤدي إلى تقليل الضغوط على الجنيه، ووفرة العملة الأجنبية في القطاع المصرفي، وبالتالي المساهمة في تمويل الواردات، فضلاً عن أنها تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وعلى كل حال فإن تراجع تحويلات العاملين في الخارج سيشكل ضغطاً كبيراً على إيرادات الدولة من العملة الأجنبية، وبالتالي على قيمة الجنيه خلال الفترة المقبلة، وربما يتضافر ذلك مع عوامل أخرى، إلى تآكل الاحتياطي الأجنبي المتراكم خلال فترة ما بعد التعويم، والذي من المتوقع أن يذهب إلى سداد القروض الخارجية في حال استمرار الذعر العالمي من الفيروس والتأثير المنطقي والمتوقع على سوق الديون الدولية، وقد يدفع ذلك الإدارة المصرية إلى تبني سياسة الإقتراض من صندوق النقد الدولي.

- الاستثمارات المباشرة

يبلغ عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للصين 1560 شركة، بإجمالي استثمارات تبلغ 854 مليون دولار، وتعد الصين أحد أبرز الشركاء الاستثماريين مع مصر.

- السياحة

يعد هذا القطاع من أكثر القطاعات عرضة للتذبذبات وتأثراً بالصدمات، ومن ثم فمن المتوقع تفاقم أثر تراجع السياحة القادمة من شرق آسيا التي تعد من الأسواق السياحية الواعدة، ويمتد الأثر السلبي إلى الخدمات المرتبطة بها كخطوط الطيران والفنادق، وتشغيل العمالة.

وتعتبر السياحة هي ثالث مصدر للدخل القومي بمصر، بعد تحويلات المصريين بالخارج التي احتلت المركز الأول بـ 26.4 مليار دولار، والصادرات غير البترولية التي جاءت في المركز الثاني بقيمة 17.1 مليار دولار، ويليه المصدرات البترولية بقيمة 8.8 مليار دولار وعائدات قناة السويس بقيمة 5.7 مليار دولار في العام الماضي.

وتشير الإجراءات التي إتخذتها الدول التي تفشي فيها الفيروس بصورة كبيرة أو تلك التي تحاول منع هذا التفشي إلى الإنعزال وإغلاق الأبواب، وأن التشديد في الدخول والخروج سيكون السمة الرئيسة خلال الفترة القادمة، لا سيما مع الدول ذات السوابق التاريخية في إخفاء الإحصاءات الرسمية.

- إيرادات قناة السويس

حققت قناة السويس إيرادات بلغت 5.9 مليار دولار، خلال العام المالي 2019/2018، بنسبة زيادة 5.4%، وهي الأعلى في تاريخ القناة التي تعد أحد أهم مصادر العملة الأجنبية لمصر.

وتشير التوقعات إلى التناؤم بشأن الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي بسبب إنتشار الفيروس وتأثيره السلبي على النمو العالمي، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى تصريح الأونكتاد بأن صادرات الصين إنكمشت بنسبة 2% في فبراير الماضي، وهو ما كلف دولاً أخرى وصناعاتها حوالي 70 مليار دولار في شهر فبراير 2020، ويعتبر هذا الرقم تقديراً متحفظاً.

- البورصة

تأثرت تعاملات البورصة المصرية خلال الآونة الأخيرة سلباً بتطورات أداء الاقتصاد العالمي، وتقلبات الأسواق الناشئة.

ولا عجب في ذلك فقد دعم ظهور الفيروس الأداء المتراجع للبورصة المصرية والذي بدء منذ النصف الثاني من عام 2018 ومروراً بكامل عام 2019 وحتى الآن.

- الأثر علي قيمة الجنيه المصري

تأتي أهمية الجنيه من تأثير قوته الشرائية على مستوى معيشة المواطنين من ناحية، ومن ناحية أخرى إلي محاولة الحكومة المصرية تسويق التحسينات الأخيرة في قيمته على أنها نجاح لسياساتها رغم أنه لم يحدث تحسن ذا قيمة في مستوى معيشة المواطن، ويتحدد سعر صرف الجنيه بالإيرادات الدولارية لمصر والتي تتسم بالريعية في نسبة كبيرة منها، كما أوضحنا سلفاً، والتي تتأثر سلباً بشدة بسبب تفشي الفيروس.

- الاقتراض الخارجي

اعتمدت السلطة المصرية على القروض الخارجية خلال الفترة الماضية لتدعيم الإحتياطي النقدي وتمويل عجز الموازنة العامة، وقد زادت القروض الخارجية من 39 مليار دولار تقريباً بنهاية عام 2013 الي نحو 118 مليار دولار تقريباً بنهاية الربع الأول من عام 2020.

ومن المتوقع أن تصبح القروض الخارجية هي الملاذ الأخير للحكومة المصرية في مواجهة الأزمات الناجمة عن تفشي الفيروس، والحفاظ على قيمة الجنيه، ومواجهة عجز الميزان التجاري في ظل تضخم الواردات والفسل في الزيادة المرجوة للصادرات.

- عجز الموازنة العامة

لا شك أن التراجع المتوقع لبعض الإيرادات الريعية مثل الإيرادات السياحية وإيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج سيكون له أثر سلبي على عجز الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن التأثير السلبي على قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ولاسيما الصحة والتعليم.

4-6-6 خلاصة ما سبق

- لا تزال موجة إنتشار الفيروس وتداعياته الاقتصادية في بدايتها، ومن الصعوبة التوقع الرقمي لمدي إنتشار الفيروس وسرعة إنتقاله، وبالتالي تحديد التداعيات السلبية له على الاقتصاد المصري بدقة.

- أظهر تفشي الفيروس العيوب الهيكلية للاقتصاد المصري، واعتماده بصورة رئيسية على مجموعة من المصادر الريعية، كما ذكرنا، كما أظهر عدم قدرة الحكومة في التحول نحو الانتاجية والتنافسية.

- اعتماد الحكومة المصرية على الأموال الساخنة والاقتراض الخارجي والإخفاق في جذب الإستثمارات الأجنبية مما رسخ من الريبة في الاقتصاد المصري، كما أن إنخفاض أسعار البترول بالإضافة الي التورط في استيراد الغاز من اسرائيل، حرم المستهلك والمستثمر المحلي من الاستفادة من إنخفاض الأسعار.

- إن معدل نمو القطاع الخاص في تدهور مستمر وفشلت الحكومة في دعمه، بل أنه تراجع باضطراد خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، وأخفقت الحكومة في تحسين مستويات المعيشة ورفع مستوى الاستهلاك وهو العقبة الرئيسة أمام القطاع الخاص، ومن المتوقع أن تتفاقم أزمة القطاع الخاص مع توسع تدخل الجيش في الحياة الاقتصادية، بفضل المزايا التنافسية غير العادلة، وستضغط أزمات الإمداد والتوريد التي بدأت بالفعل كنتيجة لتراجع الإنتاج الصيني على القطاع الخاص في ظل محاباة متوقعة وإنحياز للأجهزة السيادية المنافسة. ولقد ذكر التقرير الأخير للتنافسية العالمية في عام 2018، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن أبرز المشكلات التي تواجه المستثمرين في مصر هي عدم استقرار السياسات (بنسبة 15.2% من المشاركين)، والتضخم (بنسبة 14.2% من المشاركين)، والفساد (بنسبة 9.8% من المشاركين) والبيروقراطية (بنسبة 9% من المشاركين) وعدم كفاءة القوى العاملة (بنسبة 7.9% من المشاركين).

فضلاً عن أن تدخل الجيش في العملية الاقتصادية يعتبر أحد أهم العوامل التي تؤثر سلباً على جذب الاستثمارات حيث ذكر بعض المستثمرين أن جانب رئيسي من قلقهم من الدخول إلى السوق المصري هو منافسة الجيش في العملية الاقتصادية (المومني، 2018).

وتأسيساً علي ما تقدم فإن هذه الأزمة قد أوضحت بجلاء أنه لا يمكن بناء اقتصاد دولة على مقومات بها تقلبات عالمية، كالسياحة وقناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج، وأثبتت الأزمة أن الصناعة والزراعة ركيزة أساسية وهامة في بناء الاقتصاد خاصة وأنهما الأقل تأثراً، وما فتئ القطاعان يعملان رغم الأزمة، وهو ما يتطلب أن توليها الدولة اهتماماً كبيراً وتعمل علي حل مشكلتهما.

ومن المتوقع أن الفترة المقبلة ستشهد منافسة كبيرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وحتى تحصل مصر على نصيبها من هذه الاستثمارات الأجنبية، يجب مراجعة الأولويات ووضع خط فاصل بين دور الدولة ودور القطاع الخاص، بعد أن تغولت المؤسسة العسكرية علي القطاع الخاص علي نحو ما فصلنا من قبل.

وتم تقدير الفجوة التمويلية للاقتصاد المصري عام 2020 بسبب هذا الوباء بحوالي 12 مليار دولار، ونجحت مصر في تعبئة الكثير من التمويلات لسد فجوة عام 2020 من خلال قرض من صندوق النقد الدولي بنحو 2.8 مليار دولار في ابريل 2020، وطرح سندات دولية بقيمة 5 مليارات دولار في مايو 2020، وقرض ثاني من صندوق النقد الدولي في يونيو 2020 بنحو 5.2 مليار دولار.

وحول العجز في الحساب الجاري، أشار الصندوق إلى أنه من المتوقع أن يصل إلى 4.2% من الناتج المحلي في العام الجاري، مقابل 3.6% في العام الماضي. وتوقع الصندوق أن يواصل ارتفاعه ليصل إلى 4.5% في 2021.

وبالنسبة لمعدل البطالة، توقع صندوق النقد أن ترتفع خلال العام الجاري إلى 10.3%، مقابل نحو 8.6% في عام 2019، على أن تواصل ارتفاعها لتسجل مستوى 11.6% خلال العام المقبل.

وأظهرت بيانات حديثة، صادرة عن البنك الدولي، ارتفاع إجمالي الديون الخارجية المستحقة على مصر بنحو 16.1 مليار دولار، لتصل إلى 112.67 مليار، وذلك في نهاية عام 2019، أي بنسبة 16.6% مقارنة بالعام السابق 2018، حين بلغت نحو 96.57 مليار دولار. ولا عجب في ظل هذه السياسة الإقتراضية أن تتراوح ديون مصر الخارجية حالياً بين 35 إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما الديون المحلية فقد انخفضت بشكل طفيف، حسب التقرير الشهري للبنك المركزي المصري، إلى 4.186 تريليون جنيه بنهاية سبتمبر 2019، مقابل نحو 4.288 تريليون جنيه بنهاية شهر يونيو من العام نفسه.

ويعارض البعض سياسة التوسع في الاقتراض الخارجي، ويرون أن هذا الأمر يمثل خطراً فادحاً، كما أنه بمثابة "ظلم للأجيال القادمة، التي سوف تتحمل تبعات هذه السياسة، وبدلاً من أن تترك الحكومة موارد للأجيال اللاحقة، تأخذ من جيوب أجيال لم تولد بعد .

- أما عن رؤيتنا المستقبلية للاقتصاد المصري في ظل هذه الجائحة فهي ما يلي:

- إن الوقت قد حان لإعادة النظر في أولويات الإنفاق الحكومي، ووقف الهدر في موارد الدولة من جانب الحكومة والشعب وفرض الإجراءات التي تحد من الإسراف في النفقات علي المشاريع العامة، وخاصة المشروعات التي تقع في نهاية سلسلة الأولويات القومية، حيث أن الأزمة الحالية فرضت الحاجة لتغليب الإنفاق الحكومي على قطاعي الصحة والتعليم والاستثمار التكنولوجي وإنشاء نظام رعاية صحية شامل.

- إنشاء جهاز متخصص لإدارة الأزمات والأخطار والكوارث يكون من ضمن إختصاصاته الإستعداد والتجهيز للأخطار الاقتصادية والمالية والصحية وانعكاساتها على الدولة والشعب والاقتصاد وطريقة التعامل معها في المستقبل.

- يجب أن تكون علي رأس الأولويات لمواجهة التحديات المستقبلية الاستثمار في المجال الصحي والطبي والانفاق علي البنية الأساسية الصحية.

- إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وترك المساحة للقطاع الخاص، بحيث يكون دور الدولة واضحاً ومحددًا في الاقتصاد، نحو تشجيع القطاع الخاص المحلي وتحديد المجالات التي ستركز إهتمام الدولة على الإستثمار فيها، وبذل مزيد من الجهود نحو جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المرحلة القادمة. وبصفة خاصة أن هناك فرص كبيرة أمام مصر لجذب الاستثمارات الخارجية.

- ضرورة دعم القطاعات الأكثر تضرراً من جراء جائحة فيروس كورونا المستجد، وعلى رأسها قطاع الصناعة خاصة الصناعات التحويلية كونها تحتوي على عدد كبير من العمالة.
- ضرورة البدء في خطة إعادة فتح الاقتصاد، لأن الغلق إذا استمر لمدة طويلة لن تتمكن فئات الشعب من التحمل خاصة فئات العمالة اليومية والعاملين بالقطاع غير الرسمي.
- أهمية الاستمرار في دعم القطاع السياحي للحفاظ على الانجازات التي حققتها القطاع في التعافي وعودة النشاط وارتفاع الانفاق السياحي والحفاظ على العمالة.
- لا بد من الإهتمام بتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وهي أحد أهم مصادر الدخل من العملة الأجنبية والتي توازي إيرادات السياحة وقناة السويس مجتمعة، حيث يتطلب هذا القطاع سياسة واضحة لتنميته وحمايته من التقلبات التي يتعرض لها في منطقة الخليج، فضلاً عن أنه يجب جذب هذه التحويلات في مشروعات زراعية أو صناعية تعاونية تدعمها الدولة من خلال تقديم الأراضي الزراعية بأسعار مناسبة وشروط سداد مناسبة، وكذلك دعم المشروعات الصناعية التعاونية من خلال تقديم المرافق لها، والأرض التي يقيم عليها المصنع بشروط مناسبة، فضلاً عن استخدام الحوافز الضريبية كالأجازه الضريبية وغيرها وحوافز التصدير، كل هذا من شأنه أن يحفز المصريين العاملين بالخارج على زيادة التحويلات والإستثمار في مصر.
- يجب على الحكومة أن تعمل على إجراء تعديل تدريجي على هيكل الاقتصاد القومي على النحو الذي ينقله من الحالة الريعية التي هو عليها في إنتاجه وإيراداته إلى الحالة التي يعتمد الاقتصاد القومي في إنتاجه وإيراداته على القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ودعم الأسواق التصديرية واختراق الأسواق التنافسية العالمية.
- رغم أن إنخفاض أسعار الغاز الطبيعي كان مطلباً ملحاً لأصحاب المصانع قبل الأزمة، حيث انخفضت أسعار الغاز العالمية إلى أقل من 3 دولار للمليون وحدة حرارية قبل الأزمة، ثم انخفضت إلى 1.580 دولار للمليون وحدة حرارية في نهاية مارس 2020. إلا أن الحكومة المصرية استجابت جزئياً لذلك بخفض سعر الغاز دولاراً واحداً ليصبح 4 دولارات للمليون وحدة حرارية.
- وهذا يعني أن الحكومة تقدم الغاز الطبيعي للمصانع بثلاثة أضعاف سعره العالمي، وأن التحسن المتوقع في التكاليف لن يحدث أثره على المستوي الدولي حيث تتمكن الصناعات العالمية منافسة المنتج المحلي بصورة كبيرة في السوق المحلي والسوق الدولي بسبب التكاليف، نظراً لحصول المصانع الأجنبية على ما تحتاج من الغاز الطبيعي بالسعر العالمي وهو يعادل ثلث السعر المحلي بعد التخفيض.
- وهذا من ناحية أخرى يعكس أن السوق المحلي هو المنفذ الوحيد لتصريف تلك المنتجات مرتفعة التكلفة، وأن الحكومة بهذا السلوك السعري تكون قد حرمت المستهلك المحلي من السعر المنخفض وأجبرته على شراء منتج مرتفع الثمن في ظل الحماية الجمركية التي تعمل لصالح تلك الصناعات، فضلاً عن انعدام القدرة على المنافسة الخارجية لارتفاع التكاليف.

وقد يرجع انحسار هذا التخفيض لأسعار الغاز الطبيعي بعد إنهياره عالمياً، هو أن التعاقد غير المدروس الذي مؤداه قامت الحكومة بإستيراد كميات ضخمة من الغاز من إسرائيل وبأسعار تزيد عن 5 دولار للمليون وحدة حرارية، ترتب عليه إجبار الحكومة على عدم الاستجابة لنداءات المُصنّعين لخفض السعر والذي ستتحمل موازنة الدولة خسائره بصورة مباشرة إن خفضت السعر بنسب أكبر، أو تتحمله بصورة غير مباشرة عندما ينقص إنتاج تلك الصناعات لإرتفاع التكلفة وبالتالي تنخفض مدفوعاتها الضريبية التي تمول الإيرادات العامة.

ومن الواجب الآن وفي ظل التداعيات الاقتصادية الصعبة لإنتشار فيروس كورونا أن تحاول الحكومة المصرية الضغط على الجانب الإسرائيلي لمراجعة إمكانية خفض الأسعار، لا سيما في ظل ما يمكن تسميته بالجائحة العالمية والتي يمكن ان يتفهمها التحكيم الدولي إذا ما تذرعت مصر به كسبب لإيقاف الصفقة. وفي حال رفض الجانب الإسرائيلي، يجب الموازنة بين الغرامات المنصوص على دفعها في حال توقف الجانب المصري عن الشراء وبين فروق الأسعار التي ستتحملها الموازنة العامة وجيوب المواطنين بصورة نهائية نتيجة إرتفاع الأسعار، كما لا يجب أن ننسى الإنتاج المحلي من الغاز والذي تم تخفيضه بسبب الاستيراد. وهذا يعني إن استمرار تنفيذ صفقة الغاز الإسرائيلي، خسارة مؤكدة للاقتصاد المصري، فالترويج غير المدروس لأن تصبح مصر مركزاً إقليمياً للغاز الطبيعي تهاوي كلياً، ليس فقط بعد وفرة المعروض قبل إبرام الصفقة، ولكن أيضاً بعد التباطؤ العالمي الذي بدا بالفعل كنتيجة مباشرة لازمة لإنتشار الفيروس. وللأسف سيدفع المواطن والمُصنّع المصري تكلفة تغييب الكفاءات ودراسات الجدوى قبل التعاقد.

أضف إلي ذلك أن الخفض المحدود لسعر الغاز الطبيعي لم يشمل الاستهلاك المنزلي بشكليه أسطوانة البوتاجاز، أو الغاز الموصل للمنازل، أو الغاز المستخدم لتسيير السيارات وهو ما يؤكد عدم عدالة السياسة السعرية للغاز الطبيعي وتعددتها، وتحميل المواطن المصري لأخطاء هذه السياسة السعرية، ودعم المواطن المصري للمواطن الاسرائيلي.

5- الأزمة الاقتصادية المتوقعة 2020

نود أن نُذكر أن الأزمة الاقتصادية السابقة وقعت بين عامي 2008-2009، وقد مر عليها 11 عاماً، وهي المدة المتوسطة لدورة الاقتصاد. فضلاً عن زيادة الاتجاهات الحمائية حول العالم في التجارة المتبادلة بين اللاعبين التجاريين الرئيسيين في العالم، حيث تصاعدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في عام 2019، والعقوبات من جانب الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا على روسيا وإيران وبعض دول جنوب شرق آسيا، والعقوبات من جانب الدول الصناعية لتخفيض أسعار المنتجات الأولية والتي تصدرها الدول النامية.

وبنأً علي ما سبق فإن العوامل التي يمكن تُضعف الاقتصاد العالمي معروفة منذ زمن بعيد، وهي في المقام الأول الحروب التجارية، وهذا ماثل أمام أعيننا فيما رأيناه من حرب تجارية بين أقطاب التجارة

الدولية ممثلةً في الولايات المتحدة والصين وما شهدناه خلال عام 2019 خير دليل على ذلك، فإنك لا تستطيع خلق الثروة من خلال منع التجارة، فالتبادل الحرّ هو الذي يخلق الثروة. ونستطيع أن نقرر بثقة أن دورة النمو للاقتصاد العالمي حققت نهايتها خلال عام 2019، ومع أوائل العقد الثالث من الألفية الثالثة، يعتبر بداية الأزمة الاقتصادية التي ستضرب العالم أجمع. ودلالة ذلك تباطؤ وتيرة الاقتصاد العالمي، وهو ما تؤكدُه بيانات البنك الدولي، ففي عام 2017، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.16%، وفي عام 2018 بلغ 3.04%، أما في عام 2019 فقد بلغ 2.6%. ويعضد من ذلك أن ديون الشركات في جميع أنحاء العالم تنمو وتقترب من 19 تريليون دولار، بينما تقترب ديون الحكومات إلى 80 تريليون دولار، وهو ما يمثل حوالي 115% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي أن الإنتاج العالمي لا يغطي إجمالي الدين الخارجي. بالإضافة لذلك، تجاوز العائد على السندات الأمريكية قصيرة الأجل العائد على السندات طويلة الأجل، وهو عادة ما يكون إشارة على ركود مستقبلي والدخول في الأزمة الاقتصادية. وثمة مؤشر آخر للدخول في الأزمة الاقتصادية المتوقعة، وهو نسبة القروض القصيرة الأجل (رؤوس الأموال الساخنة) احتياطات النقد الأجنبي. وهذه النسبة قد تعدت 100% في معظم الدول وهو ما يسطر الدخول في الأزمة المتوقعة 2020. ولقد دعم ذلك أيضاً وأكد على الدخول في أزمة اقتصادية، وهو ما يمثل الطامة الكبرى للاقتصاد العالمي، تفشي فيروس كورونا في الصين وإنتشاره إلى معظم دول العالم.

6- النتائج

- من خلال عرضنا للأزمات الاقتصادية التي تعرضنا لها يمكننا أن نستقرأ عدد من النتائج نسوقها فيما يلي :
- إن تتبع دراسة التاريخ الاقتصادي يوحي بأن الأزمات الاقتصادية في الحقيقة أحد السمات الأساسية للنظام الرأسمالي ونتاج طبيعي له، بسبب التناقض الرئيسي- الذي يحكمه، وجوهره فردية التملك وجماعية الإنتاج، وهذه الأزمات مرشحة للظهور متى وصلت حدة التناقض إلى المستويات التي لا يمكن قبولها اجتماعياً، فضلاً عن عدم قبولها اقتصادياً، لتغلب الناتج على الإستهلاك.
 - إن أزمة 1929 من أخطر وأقسى الأزمات التي مر بها العالم بأسره وذلك من حيث الآثار الاقتصادية العميقة التي ألمت بالعالم، ومن حيث نتائجها.
 - إن أزمة 1929 لها آثار عديدة، كان من أهمها تراجع الإنتاج الصناعي وإنخفاض عام في الأسعار، وركود التجارة العالمية بالإضافة إلى الإرتفاع الكبير في معدلات البطالة.
 - إن أزمة السبعينات كانت أسوأ الأزمات منذ الأزمة الكبرى (1929-1933) إذ إنها تزامنت بإفراط كبير في الإنتاج مصحوبة بموجة ركود شديدة ومقترنة بمعدلات مرتفعة للتضخم.
 - إن الإنهيار الكبير بسبب أزمة الرهن العقاري (أزمة عام 2008)، قد حدثت في الولايات المتحدة، وانتشرت منها إلى معظم دول العالم، سبيلها في ذلك ضياع مليارات الدولارات وإفلاس المصارف الكبرى

والشركات، وبدا واضحاً أن الأزمة الاقتصادية والمالية، لم تعد حبيسة الدولة أو الإقليم الذي تحدث فيه، بل أضحت أزمة عالمية نتيجة للعولمة.

- إن نسبة الأصول المالية الى الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2006 تُقدَّر بنحو 395%، وهذا يعني أن القطاع المالي أضحي مسيطراً ومهيمناً على الاقتصاد العالمي، ويعد مركز الثقل فيه، فقد توسع هذا القطاع استناداً إلى مقومات ذاتية وبعيداً عن متطلبات الاقتصاد الحقيقي، وهنا تظهر المشكلة الأساسية في عجز الآليات التلقائية والوسائل التعويضية الحكومية عن حماية الاقتصاد العالمي الحقيقي من أثارها.

- إن حجم الضرر الاقتصادي واستمراره، في ظل الأزمة الحالية، سيتوقف بشكل أساسي على كيفية تعامل الحكومات مع هذا الوباء، حيث أن طبيعة الأزمة الحالية وإنتشارها بين مختلف دول وقارات العالم، فرضت خلق روح التعاون بين مختلف الحكومات في مواجهة الأزمة.

- إن الجشع الذي حل علي معظم دول العالم والصراعات التجارية قد أدت إلي دخول العالم في ركود منذ منتصف العام الماضي. فضلاً عن أن الظلم الذي إستشري في دول العالم والبعد عن الفضائل ومكارم الأخلاق قد أنزل علي العالم البلاء والوباء مما سيدعم من حدوث الأزمة الاقتصادية المتوقعة 2020، وكما قال الإمام المقريزي من قبل بأن الأزمة من السنن الإلهية الربانية التي تتجلي من المولي عز وجل كعقوبات للبشر.

7- التوصيات

- مراجعة الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمات المالية وتحديد المطلوب وتحديد الخطوات الفورية لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

- تشديد رقابة البنوك المركزية على العمل المصرفي بصفة عامة وعلى الإئتمان المصرفي بصفة خاصة. والتركيز على السياسات المصرفية المنضبطة القائمة على إدارة السيولة والعائد وإدارة مخاطر الائتمان وإدارة كفاية الإستثمار.

- إعادة النظر في العوامل التي تسببت بشكل متكرر في إشعال الأزمات المالية، والمتمثلة في افتقاد قواعد توفر أسس الكفاءة للأسواق، والافتقار إلى نظم فاعلة للرقابة والإشراف على المؤسسات والأدوات المالية الدولية.

- ربط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي في الاقتصاد، فالنشاط المالي يجب أن يكون بمثابة المرآة التي تعكس وتسهل عملية تبادل السلع والخدمات الحقيقية.

- الحاجة إلى مراجعة المعايير المحاسبية الدولية لكي تكون أكثر قدرة على تجسيد القيمة العادلة للأصول العينية والمالية، ولا يكون ذلك إلا بوضع معايير وقواعد محاسبية جديدة لتقويم الأصول.

- السعي لصياغة نموذج خاص بالتنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية ويكون موضع التطبيق لضمان الاستقرار الاقتصادي.

- فيما يتعلق بالأزمة الراهنة، هناك ثلاثة سيناريوهات يجب أن تمثل أساس استجابة حكومات العالم للتداعيات الاقتصادية المحتملة لإنتشار فيروس كورونا، والتي تتمثل في:
- أن تتخذ البنوك المركزية قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية بناءً على تنسيق وتعاون مشترك فيما بينها، بدلاً من القرارات المنفردة.

- نظراً لطبيعة هذه الصدمة، قد تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة من بين أكثر الشركات تعرضاً لأزمات السيولة، وبالتالي من المهم توفير التسهيلات لمواصلة إقراض تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة.

واني أوصي أن تقوم كل دولة بزيادة الانفاق العام بقدر الخسائر التي حلت بها من جراء هذه الجائحة، حتي ولو تم تمويل هذا الانفاق عن طريق سياسة الاقتراض من البنك المركزي. وطالما أن هذا الانفاق العام علي المؤسسات العامة أو الافراد سيوجه للمسارات الصحيحة بعيداً عن الفساد فلن يؤدي ذلك إلي إرتفاع الأسعار أو تدهور قيمة العملة. أما إذا كان يوجه إلي مسارات مختلفة عن ذلك، فإنه حينما تقوم هذه المؤسسات العامة أو الافراد بإنفاق هذه الأموال الغير مغطاه بالإنتاج فإن ذلك ينصرف إلي إنفاق استثماري أو إنفاق إستهلاكي.

فإذا كان إنفاقاً استثمارياً سيؤدي إلي زيادة الطلب علي عناصر الانتاج ومزاحمة الاستثمار الخاص، ومن ثم إرتفاع عوائد عناصر الانتاج، وعليه يحدث التضخم.

أما إذا كان إنفاقاً استهلاكياً سيؤدي إلي زيادة الطلب علي السلع الإستهلاكية ومزاحمة الاستهلاك الخاص والعام، مما يؤدي إلي إرتفاع أسعار السلع والخدمات (نقود كثيره تطارد سلعاً قليلة)، والدليل علي ذلك أن الولايات المتحدة أعلنت أن عجز الميزانية الأمريكي سيتضاعف 4 مرات عام 2020 بسبب فيروس كورونا ليصل إلي 3.8 تريليون دولار، أي ما يعادل 18.7% من الناتج الأمريكي . ولقد كان العجز في الموازنه نحو 744 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأخيرة. ورغم ذلك فإن معدلات التضخم في الولايات المتحدة أقل من المعدلات الطبيعية، حيث أن أقصى معدل وصل إليه التضخم في الولايات المتحدة في عام 2019 هو 2.1%.

وفي عام 2020 أقصى معدل وصل إليه التضخم (رغم تضاعف عجز الميزانية 4 مرات) هو 2.5 في يناير 2020 وإنخفض ليصل إلي 1.5 في مارس 2020.

وسوف تكشف هذه الأزمة في نهاية الأمر عن مدي قدرة الدول المختلفة علي إعالة شعوبها والمحافظة عليها، واستقرار نظمها الاقتصادية وقيم عملاتها في مواجهة هذه النازلة.

- يجب أن تكون هناك هيئة رقابة دولية تابعة للأمم المتحدة علي مراكز البحث والمعامل في مجال الفيروسات علي مستوي العالم وأن تخضع للتفتيش الدوري المحكم والمنظم واحتياطات الأمن الصحي العالمي والسلامة، علي غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقق في الدول التي لديها منشآت نووية، لأن هذا الموضوع أخطر من السلاح النووي، ورغم أنه قد يدخل في

إطار الحرب البيولوجية، إلا أنه أمر جلل وخطير وها نحن الآن نرى آثاره المدمرة علي هذا الكوكب، حيث أن الكل خاسر في هذه الحرب.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إريك، راشواي (2012). **الكساد الكبير والصفقة الجديدة. مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة ضياء ورّاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية.

التقرير الصادر عن بنك التسويات الدولية في ديسمبر من عام (2008).

التوني، ناجي (2004). **الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 29 (3).

الحسني، عرفات تقي (1999). **التمويل الدولي**، دار مجد لاوي للنشر، عمان.

الخرزجي، ثريا (2009). **الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية**، التحديات وسبل المواجهة، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة**، بعنوان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والآفاق المستقبلية)، بتاريخ 2009/4/29، الجزائر .

الخولي، سعد أحمد (2008). **الأزمة الاقتصادية المعاصرة. العودة إلى الحلول القديمة**، صحيفة عكاظ، القاهرة.

السامرائي، قحطان عبد سعيد (2009). **اقتصاد الفقاعات**، دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي (مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية، 2008)، **مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد**.

الشميمي، محمد نبيل (2016). **الاقتصاد الريعي، المفهوم والإشكالية**، المركز الديمقراطي العربي، 6.

العلي، احمد ابراهيم (2009). **الأزمة المالية الدولية وأثرها على قطاع المال في العالم**، (دورات الائتمان وتغيير المؤسسات والأسواق المالية)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.

الفراجي، مصطفى فاضل حمد (2011). **الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على اقتصاديات أقطار مجلس التعاون الخليجي**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق.

المومني، بسمة (2018). **برنامج صندوق النقد الدولي في مصر**، تقييم تحديات الاقتصاد السياسي، الدوحة، مركز بروكجز الدوحة.

ايرينام، اسادتشايا (1974). **الكينزية الحديثة**، تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة وتحرير عارف دليّة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1.

إيمانويل، تود (2003). مابعد الإمبراطورية، دراسة في تفكيك النظام الأمريكي"، ترجمة محمد زكريا، دار الساقى، بيروت.

بيترمارتن، هانس؛ شومان، هارالد (2001). فخ العولمة الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (238).

جالبريت، جون كينيث (2000). تاريخ الفكر الاقتصادي، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مراجعة إسماعيل صبري عبدالله، 261.

جيرد، هاوسلر (2002). عولمة التمويل، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي.

حشاد، نبيل (2008). الأزمة المالية العالمية 2008 الانعكاسات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي"، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية، القاهرة.

دراج، عمرو؛ مصطفى، النمر 2019: " الاقتصاد المصري بعد 2013، قراءة تحليلية، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية.

سامويلسون، بول؛ وليام نورد هاوس؛ مايكل ماندل (2001). الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مرجعة أسامة الدباغ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.

شومان، منذر (2003). الأعلام والأزمات، مدخل نظري وممارسات عملية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

صندوق النقد الدولي (1989). **مجلة التمويل والتنمية**.

صندوق النقد الدولي (1998). **مجلة التمويل والتنمية**.

طاقة، محمد (2009). المآزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، بغداد، 20 (2).

طالب، محمد الأمين وليد (2010). انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، **بحث منشور في مجلة الاقتصاد والمجتمع**، الجزائر، (6).

عبابنة، عمر يوسف عبد الله (2011). الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي، اربد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

عبد الرضا، نبيل جعفر؛ الجوارين، عدنان فرحان (2013). تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الامارات العربية المتحدة.

عبد الفضيل، محمود (2000). العرب واتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الله، كنعان حمه غريب (2017). أثر الاقتصاد الريعي علي النظام السياسي، *مجلة جامعة التنمية البشرية*، 3 (3).

عويس، إبراهيم (2008). التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق، مسقط، البحرين .

فنان، الغريب، أزمة الأمبراطورية الأمريكية، *مركز دراسات الوحدة العربية*، الطبعة الأولى.

كريستيان، ملدر (2002). تقييم المخاطر، تحديد مكامن التعرض للمخاطر المالية مفتاح الوقاية من الأزمات، *مجلة التمويل والتنمية*، صندوق النقد الدولي.

كينز، جون ماينارد (2010). النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، الطبعة الأولى.

لوب، جاك (1986). العالم الثالث وتحديات البقاء، عالم المعرفة.

مالكوم، نايت (1999). الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية، *مجلة التمويل والتنمية*، صندوق النقد الدولي.

محارب، عبد العزيز قاسم (2011). الأزمة المالية العالمية. الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، المرجع السابق.

مرسي، فؤاد (1985). مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة.

هاينز، دانيال؛ مارك (2002) عالم محفوف بالمخاطر، استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة، ترجمة عضيمة أدهم شاكر، دار العبيكان، السعودية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

David, H. (1997). *Economics, Fourth Edition, McGraw-Hill, New York.*

Domink, S., & Evgene, A.; Diulio (1996). *Principles of Economies, second Edition, The McGraw Hill companies Inc. and Math Soft Inc.*

Fischer, Stanley (1999). *The Financial Crisis in Emerging Markets, Some Lessons, International Monetary Fund, Finance and Development.*

Fredric Mishkan (2001). *Financial Polices and the prevention of financial chises in emerging.Markets countries-A paper of NBLR confrence of financial crises in Emerging market countries .W.P.8087 Cambridge Jaw.*

- Fredric, S.; Mishkin (2001). The Economics of Money, Banking and Financial Markets, *Colombia University, USA*.
- Friedman, M., & Anna Jacobson Schwartz (1963). A Monetary History of the United States, 1867-1960, National Bureau of Economic Research book series, *Princeton University Press*, first edition.
- Grant, David Malcolm (1997). Bulls, Bears and Elephants, A History of the New Zealand Stock Exchange, *Wellington, Victoria University Press*, ISBN.
- Gordon, G., & NBEER (1986). The American Business Cycle, *New York*.
- Ickards, James (2011). The Currency Wars, The making of the next global crisis, *Penguin Group, USA*.
- Minsky's moment (2016). *The Economist* .
- Palley, Thomas (2011). A Theory of Minsky Super-cycles and Financial Crises, *Oxford Academic*.
- Richard, B.; Beatrice, M. (2020). Economics in the Time of COVID -19, *Centre for Economic Policy Research, London*.
- Rosengern, Eric (2002). Will Greater Disclosure and Transparency Prevent the Next Banking Crisis, Paper presented at a conference jointly sponsored by The FED of *Chicago and IMF*.
- Sachs, Jeffrey, D. (2005). The End of Poverty – Economic Possibilities for Our Time, *Penguin Press, New York*.
- Stanley L-Brue (2000). The Evolution of Economic Thought-Sixth Edition, *The Dryden Press*.
- World Bank Group (2020). Global Economic Prospects, Slow Growth, *Policy Challenges*.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Abstract

Crises are the collection of a crisis, which is turbulence, and they are defined according to what is added to it. If health crises are said, what is meant is a disturbance of the global health situation as a result of the spread of a specific epidemic, and if the economic crisis is said, then what is meant is a disturbance of the economic situation or a disturbance of the economic balance. The health crisis is considered a new term that can be added to the entirety of our terms that we use in the field of crises, and by it we mean what happened to the whole world with the Corona virus. Although the crises that we have become accustomed to affect the different elements of production, this calamity affects the human factor itself, The Corona virus crisis is considered the most dangerous health crisis in history because of its dangerous impact on the global economy and its various components, especially the human element, which has caused panic and terror among all individuals and the production wheel has been voluntarily disrupted by businessmen and governments, for the first time in history, This brought the global economy into a state of stagnation and stagnation, and thus became disastrous economic effects globally and regionally, and wage levels decreased, in addition to declining consumer confidence, high unemployment rates, and increasing uncertainties, and this research will be exposed to the health crisis and economic and financial crises in modern thought, And the implications for the global and Egyptian economy.

Keywords: The economic crisis - Coronavirus- Covid 19 -The global economy- The Egyptian economy - The economic growth.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

التلبناني، أحمد محيي الدين (2020). الأزمات الاقتصادية العالمية والآثار المتوقعة لأزمة فيروس كورونا المستجد 2020. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (5)57، 163 - 212.